الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Université de M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences Économiques

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت عنوان

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية المسيلة

إعداد الطلبة :

- بركات المهدي.
- بن ابراهيم بلال.

اشراف الدكتور:

- بوبكر رزيقات

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
-	-	

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

❁ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون❁

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

الحمدلله كاشف الغمة، رازق للنعمة، ذو الفضل والمنة.

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

نحمد الله كثيرا الذي وفقنا ويسر لنا انجاز هذا العمل المتواضع

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا

البحث سواء من قريب أو من بعيد، كما يشرفنا أن

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ

المشرف الدكتور " بوبكر رزيقات" الذي لم يبخل علينا بنصائحه

القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث.

بلال***مهدي

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)).

صدق الله العظيم

أتوجه بداية بالحمد والثناء إلى الله سبحانه وتعالى الذي

وفقني في إختيار هذا العمل وإتمامه.

إلى من بين يديها كبرت... وفي دفئ قلبها إحتميت... وبين ضلوعها إختبأت...

ومن عطائها ارتويت... إلى أمي الحبيبة

" مختاري المقدودة "

إلى من علمني العطاء بدون إنتظار.. إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار

والدي العزيز " جمال "

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله..إلى من أظهروا لي ماهو أجمل من الحياة ..

إخوتي رعاهم الله

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد وإلى جميع زملاء الدراسة

المهدي

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

الدرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق أنت أبي العزيز أطال الله عمرك.

"بوعلام"

رمز العطاء وصدق الإيباء، إلى ذروة العطف والوفاء

لكي يا أجمل حواء، أمي الغالية،

"لغراب مريم"

أطال الله عمرك.

رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة.

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل

إلى كل من مد يد المساعدة

بلال

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	**أ–ب–ج**
الفصل الأول: مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	
تمهيد	**5**
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي	**6**
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي	**6**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	**9**
المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره ة	**11**
المبحث الثاني: الاطار النظري لإدارة المخاطر	**17**
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر	**17**
المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر	**19**
المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر	**22**
المطلب الرابع: أنواع إدارة المخاطر	**25**
المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	**31**
المطلب الأول: مهام التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر	**31**
المطلب الثاني: مراحل تدقيق إدارة المخاطر	**33**
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	**34**
المطلب الرابع: مستويات العلاقة بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر	**36**
خلاصة الفصل الاول	**38**

الفصل الثاني:الجانب التطبيقي لمدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	**40**
المبحث الأول: عينة ومجتمع الدراسة	**41**
المطلب الاول: مجتمع الدراسة	**41**
المطلب الثاني: عينة الدراسة	**44**
المبحث الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	**45**
المطلب الأول: أداة الدراسة	**45**
المطلب الثاني: الخصائص السيكولوجية للأداة	**47**
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة	**49**
المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية	**50**
المطلب الأول: الوصف الاحصائي للعينة	**50**
المطلب الثاني: عرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية	**55**
خلاصة الفصل الثاني	**60**
الخاتمة العامة	**61**
قائمة المراجع	**65**
الملاحق	**69**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التطور التاريخي للتدقيق الداخلي	6
02	السلسلة الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية	13
03	السلسلة الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية	14
04	السلسلة الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية	15
05	أهداف إدارة المخاطر	22
06	يوضح عينة الدراسة وعدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة	44
07	درجات مقياس ليكرت الخماسي	46
08	يوضح مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان	46
09	يوضح ثبات الاستبيان عن طريق ألفا كرونباخ	47
10	يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات محور كفاءة والتزم المدقق مع درجته الكلية	48
11	يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات محور دور التدقيق في إدارة المخاطر مع درجته الكلية	48
12	يوضح مصفوفة ارتباطات درجات الكلية لمحاور الاستبيان مع درجته الكلية	49
13	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	50
14	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	51
15	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	52
16	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	53
17	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نشاط المؤسسة	54
18	يوضح التحقق من شرط اعتدالية التوزيع بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة	55
19	يوضح مستوى كفاءة والتزام المدقق الداخلي	55
20	يوضح درجة مساهمة التدقيق الداخلي في الكشف والحد من	56

	المخاطر	
21	يوضح الفروق في درجة الكفاءة والالتزام تبعا لمتغير الوظيفة	57
22	يوضح المقارنات البعدية باستخدام معامل (Scheffe)	57
23	يوضح الفروق في دور التدقيق في إدراة المخاطر تبعا لمتغير الوظيفة	58
24	يوضح المقارنات البعدية باستخدام معامل (Scheffe)	58

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خطوات إدارة المخاطر	25
02	مصادر الخطر في المؤسسة	26
03	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	51
04	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	52
05	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	53
06	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	54
07	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير نشاط المؤسسة	54

مقدمة

عرفت السنوات الأخيرة انهيارات مالية كثيرة، نتج عنه أزمة ثقة بين الإدارة العليا للشركات وملاكها، ما دفع الباحثين لدراسة أسبابها ومحاولة إيجاد صيغة ملائمة تحول دون وقوع مثل هذه الانهيارات، وزادت أهمية إيجاد معايير مثلى لأفضل الممارسات والإجراءات في إدارة وتنظيم ومراقبة الشركات والاشراف الفعال عليها، واستجابة لكب هذه التطورات ظهرت بعض المصطلحات والمفاهيم الجديدة المرتبطة بضبط الممارسات كمدخل لعلاج هذه الاختلالات مثل التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر.

كما يعتبر التدقيق الداخلي أحد وضائف القيادة للمؤسسة من خلال تقييمه الدائم والموضوعي لمختلف الأنشطة، ودوره الاستشاري في تحسين العمليات، ومؤخرا لقي اهتماما كبيرا من طرف المنظمات الدولية، خاصة بعد انشاء **معهد المدققين الداخليين iia** الذي عمل على اصدار مجموعة من المعايير تنظم المهنة، وتوسيع مهامه حيث أصبحت جميع انشطته المستحدثة ذات قيمة اقتصادية، وتغير دوره التقليدي المرتكز على تقييم نظم الرقابة الداخلية الى تدقيق قائم على نهج المنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

ومن أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها هو وضع نظام رقابة داخلي يمتاز بكفاءة وفعالية، ويتم تطبيقه من قبل افراد المؤسسة الإدارية، يشمل حماية لها من المخاطر التي تواجهها ويقلل منها.

إن الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من أن نشاطات المؤسسة وعملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة ومراقبة الاخطار ومتابعتها، بهدف الكشف المبكر عن أي انحرافات وتجاوز لسقوف الاخطار المحددة من قبل الإدارة العليا وتخفيض الاخطار التي قد تتعرض لها المؤسسة الى أدنى مستوى ممكن، ومن هنا يبرز الدور المهم للتدقيق الداخلي، في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالمعلومات والتقارير التي تؤكد أن الخطار التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وادارتها بطريقة ملائمة في اطار التغيرات الديناميكية في المؤسسة وكل ما يحيط بها حيث اصبح التدقيق الداخلي مصدرا استشاريا وتوجيهيا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليل المخاطر الى حدود معقولة، فالهدف المنتظر من تطبيق تقنية التدقيق الداخلي في المؤسسات اذا هو ضمان التحطم في كل المخاطر بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة.

1- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية؟

من خلال هذه الإشكالية سنقوم بالإجابة عن أسئلة فرعية:

- ✓ ماهية التدقيق الداخلي
- ✓ ما المقصود بإدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ ما هو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والاجابة عن تساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ كفاءة والتزام المدقق الداخلي
- ✓ دور التدقيق الداخلي في الكشف والحد من المخاطر

3- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس وليد للصدفة وانما نتيجة للعديد من الاعتبارات نذكر منها:

- ✓ محاولة تقديد بحث اكاديمي يتناسب مع التخصص
- ✓ الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع بهدف التعرف على مهنة التدقيق
- ✓ أهمية التقارير التي ينتجها نظام التدقيق الداخلي وما مدى قدرة المؤسسة على التحكم والتقليل من المخاطر

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى مساهمة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت من الأدوات التي تسهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تمس أنظمة إدارة المخاطر والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته.
- ✓ محاولة ابراز مفهوم إدارة المخاطر.
- ✓ محاولة ابراز مهام التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر.
- ✓ دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

6- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لمعالجة موضوع الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية، أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تم معالجته باستخدام استبيان ثم استنتاج ما جاء في الجزء النظري.

الفصل الأول

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

تمهيد

من أهم الاسباب التي أدت إلى تطور التدقيق الداخلي هو الاهتمام به، وذلك لما له من فعالية للتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، فكلما كبر حجم المؤسسة زادت الحاجة إلى مضاعفة دور التدقيق الداخلي، والتي يجب أن تمارس على مجمل النشاطات والعمليات التشغيلية على الخصوص، بالإضافة لحاجة الادارة العليا إلى بيانات دقيقة ودورية وحاجتها إلى حماية أصول المؤسسة.

تعمل المؤسسة على محاولة التعرف على عوامل النجاح الاساسية التي تضمن لها الميزة التنافسية، والتي تعتبر أساس استراتجيتها، حيث أن هذه الاخيرة تعتمد بالخصوص على ادارة المخاطر.

كل الاجراءات واللوائح الواجب مراجعتها من قبل التدقيق الداخلي، هي اساسا لتقديم معلومات دقيقة لنظام ادارة المخاطر، الذي يدوره يضبط إطار العمل ويقلل من التكاليف والخسائر الاضافية المحتملة (العمل على تفادي أو تقليل المخاطر(، كذلك يقوم برفع التقارير إلى مجلس الادارة لإتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال العناصر التالية:

- ماهية التدقيق الداخلي
- ماهية ادارة المخاطر
- الدور البارز للتدقيق الداخلي ضمن ادارة المخاطر

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

إن توسع حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها عقد من مهام الإدارة، خاصة من حيث المراقبة، وحتى تتوصل إدارة المؤسسة إلى ضمان تحقيق أهدافها، كان لابد لها من القيام بإنشاء قسم خاص يطلق عليه اسم قسم التدقيق الداخلي والهدف منه مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات عن طريق تلك الرقابات التي تقوم بها. وحتى يمكن الالمام بالتدقيق الداخلي سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية التدقيق الداخلي ثم يتم التطرق إلى أهميته وأهدافه وفي الأخير أنواع معايير التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

أولا/ نبذة تاريخية:

إن تطور التدقيق يظهر تعدد وتنوع أشكال ومجال التدقيق الذي انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم وأوسع لإجراء وسائل إيصال النتائج[1].

ويمكن تلخيص المراحل التاريخية التي مر بها التدقيق الداخلي في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

مراحل تطور التدقيق الداخلي	المرحلة الأولى الأربعينيات–الخمسينيات	المرحلة الثانية الستينات–الثمانينات	المرحلة الثالثة التسعينات–الوقت الحالي
طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي	أداة رقابة وحماية	أداة وقاية وأداة إنشائية	أداة رقابة وأداة إنشائية واستشارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة التدقيق
نطاق عمل التدقيق الداخلي	العمليات المالية والمحاسبية	جميع عمليات المؤسسة	جميع العمليات وإدارة المخاطر والحكومة
أهداف عملية التدقيق الداخلي	رقابة الالتزام ورقابة الناحية المالية والمحاسبية	رقابة الالتزام وتقييم الأداء وتقديم الاقتراحات	التحقق التقييم والتدقيق على أساس المخاطر
التبعية	المدير المالي	إدارة المؤسسة	لجنة التدقيق
التبليغ	المدير المالي	الإدارة العليا	لجنة التدقيق ومجلس الإدارة

[1]–زغبة طلال؛ حسين الأمين شريط، أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، العدد05، 2018، ص 196.

المرجع: شادي صالح البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011،ص ص 46-47.

ثانيا/ تعريف التدقيق الداخلي:

يوجد عدة تعاريف للتدقيق الداخلي نذكر أهمها:

تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي "نشاط مستقل وموضوعي ذو طبيعة استشارية مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي"[1].

تعريف المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية(IFACI) "التدقيق الداخلي في الشركة وظيفة مسؤولة عن تدقيق دوري للوسائل (الإمكانيات) الموجودة تحت تصرف الإدارة والمسيرين على جميع المستويات، من اجل إدارة ومراقبة الشركة. هذه الوظيفة تؤمن من طرف مصلحة تابعة للإدارة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، ومن أهدافها الرئيسية في إطار التدقيق الدوري التحقق من أن الإجراءات تشمل ضمانات كافية، المعلومات الصحيحة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة والهياكل واضحة ومناسبة"[2].

ويعرف كتاب التدقيق الداخلي "مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشؤه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشاة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى"[3]

[1]- زغبة طلال، حسين الأمين شريط، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2]-لخضر أوصيف، طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحكومة الشركات، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم 2100(طبيعة العمل)). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/17، جامعة المسيلة، ص 159.

[3]- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط 1، دارالوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2006 ص ص 33-34.

عرف المجمع العربي للمحاسبيين 2001 التدقيق الداخلي " بأنه وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبيين، لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى"[1].

فالمفهوم الشامل للتدقيق الداخلي يتضمن في محتواه الواسع بأنه:[2]

- ✓ نشاط داخلي مستقل في المؤسسة.
- ✓ أداة رقابية بغرض انتقاء وتقييم جميع الرقابات الأخرى التي تكونها الإدارة.
- ✓ وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- ✓ يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبة والضبط الداخلي.
- ✓ يعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- ✓ المدقق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتدقيقه.

ثالثا/ خصائص التدقيق الداخلي:

يتميز نشاط التدقيق الداخلي بالخصائص التالية:[3]

1- نشاط تقييمي مستقل:

يعني أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها، وأن يتبع إداريا أعلى مستويات الهيكل التنظيمي في الشركة مثل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه.

2- نشاط استشاري:

حيث يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تزويد إدارة الشركة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

---

[1]-مسعودي ابتسام، حاج حفصي إيمان، دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل التدقيق الداخلي للمؤسسة- دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة- مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة رقم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017-2018، ص 16.

[2]-أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث ، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2005، ص 91.

[3]-لخضر أوصيف، نحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحوكمة الشركات، دراسة عينة لشركات مساهمة (SPA). رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 136.

3- نشاط تأكيدي:

بناء على نتائج تقدير المخاطر يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية أدوات نظام الرقابة الداخلية حيث يطمئن الإدارة بان المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.

4- نشاط موضوعي:

أي أن يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله دون تحيز إلى أي طرف قد يكون له مصلحة في نتائج عملية التدقيق، بحيث على المدقق الداخلي أن يمارس التجرد والعدالة في جمع وتقييم أدلة الإثبات وتقييم النتائج، فالموضوعية تعتبر خاصية أساسية للمدقق الداخلي، فهي تسمح للمدقق بان يوفر كل من خدمات التأكد والنشاط الاستشاري إلى مجلس الإدارة والأطراف ذات المصلحة بالشركة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.

أولا/ أهمية التدقيق الداخلي:

ترجع أهمية التدقيق الداخلي إلى ما يضيف من قيمة للمؤسسة فقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى ذلك في تعريفه للتدقيق الداخلي، وتعد إضافة القيمة الهدف الاستراتيجي للتدقيق الداخلي من خلال ما يقدمه من دور استشاري وتقويمي وتأميني، بالإضافة لدوره في تحسين العمليات وتخفيض المخاطر بدرجة من الموضوعية، وتعد سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي لذا تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها المؤسسات.[1]

لقد تبوأت وظيفة التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات والشركات. ارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابة فحسب، بل كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها، وما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها، ووقائي من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية، وإنشائي لتشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المؤسسة وذلك من خلال وضع برامج التدقيق.[2]

[1]-فاطمة أحمد موسى إبراهيم، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص ص 20-21.

[2]- خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 63.

ومن العوامل التي ساهمت في تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي:[1]

- ✓ تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع مما أدى تباعد بين الإدارة العليا وكافة العاملين.
- ✓ ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.
- ✓ الاستقلال التنظيمي للإدارة ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارة في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.
- ✓ حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام التدقيق الداخلي والرقابة الذي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها.

ثانيا/ أهداف التدقيق الداخلي:

إن تطور مفاهيم التدقيق الداخلي كان له أثر على تطور الأهداف بحيث كان هدفها الأساسي في السابق هو اكتشاف الأخطاء والتلاعبات والغش أما حاليا فهو المساهمة في تقويم نظام التسيير الداخلي للمؤسسة وبهذا يسعى التدقيق الداخلي إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- ✓ التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا للمشروع وتقييمها وإبداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات عن هذه الخطط وتقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات مستقبلا وسد الثغرات التي تؤدي إلى ضياع أموال المشروع، وهنا يقوم المسؤولون عن المراجعة الداخلية بكتابة تقارير دورية عن تقييم للخطط المنفذة.
- ✓ التأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة، وهذا يتطلب فحص جميع عمليات المشروع التي يتخللها قبض للنقود والعمليات التي يتخللها صرف للنقود، وقيام المراجعة الداخلية بهذه المهام يؤدي في النهاية منع الغش والتزوير

[1] – تمار خديجة، العيد محمد، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد02، 2017، ص191.

[2] – زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 88.

والتلاعب واكتشاف الأخطاء وهذا يؤدي الى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات وكذلك في البيانات والمعلومات.

- ✓ التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقد والسرقة.
- ✓ الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والاحصائية واتخاذها كأساس للقرارات الإدارية الناجحة.
- ✓ تقييم عمل الافراد ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية.
- ✓ تقييم كفاءة واستخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية.
- ✓ التحقق والتأكد من احترام والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها[1].
- ✓ تقويم وتحسين عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.[2]

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره.

أولا/ أنواع التدقيق الداخلي:

قام معهد التدقيق الداخلي على تقسيم التدقيق الداخلي، من اجل تبسيط وفهم كل نوع وتسهيل التعامل معه من اجل تحقيق أهداف التدقيق وتتمثل الأنواع فيما يلي:[3]

1- تدقيق الالتزام: يهدف للتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من المؤسسة ورقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتهم.

2- التدقيق التشغيلي: يعرف على أنه الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع، وذلك لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعة، كما ان التدقيق يشمل إجراءات مختلفة للعمليات، ويجب أن يتضمن التدقيق أيضا التوصيات لمعالجة المشاكل وزيادة الكفاءة والربحية.

3- التدقيق المالي: يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية والتدقيق المالي. المستند يقوم على:

---

[1]- حواس محمد، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 02، 2020، ص200.

[2]-إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي-دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة الماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012، ص 12.

[3]-خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص 56- 58.

- ✓ التأكد من أن الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها.
- ✓ التأكد من سلامة إجراءات الصرف وتثبتات من اعتماد السلطة المخول لها.
- ✓ المراجعة المستندة لعملية الصرف.
- ✓ التأكد من أن عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي.

4- تدقيق نظم المعلومات: الهدف هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وأنها صحيحة وكاملة ومفيدة.

5- **تدقيق الأداء**: الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين، يطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق الإداري لكونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية ويتم في الاتي:

- ✓ **تقييم الأداء**: من حيث توافق السياسات والخطط والإجراءات المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى استخدام الأمثل وكشف الانحراف مع ابراز التوصيات العلاجية.
- ✓ **الحكم من الكفاية وترشيد الانفاق**: أي ضياع في استخدام موارد المؤسسة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع المجهود المكرر غير الضروري وأي إسراف في استخدام الموارد وعدم الاستخدام بكفاءة وفعالية.

6- التدقيق البيئي: الهدف منه:[1]

- ✓ قياس مدى التزام المؤسسة بالقوانين الخاصة بالبيئة.
- ✓ تدقيق نظم إدارة البيئة بما يفيد عدم تعرض العمليات الحالية لمخاطر بيئية في المستقبل.
- ✓ تحديد وتقييم الأضرار البيئية المستقبلية المتعلقة بتسهيلات المعالجة والتخزين، والتخلص من النفايات.

وبشكل عام على التدقيق الداخلي أن يتأكد من أن المؤسسة عملت على اعتماد المظاهر البيئية الأساسية والتزامها الكامل بها والقدرة على السيطرة وضبط أية مخالفات مستقبلية قد تضر بالبيئة وتؤثر على عدالة القوائم المالية للمؤسسة.

[1] -شادي صالح البحيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر- دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص51.

ثانيا/ معايير التدقيق الجزائرية

قام المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) في سنة 2016 بإعداد سلسلتين من معايير التدقيق الجزائرية، فقام بإعداد السلسلة الأولى بموجب القرار رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، بحيث تضمنت هذه السلسلة أربع معايير(210،505،560و580)، أما السلسلة الثانية قام بإعدادها بموجب القرار رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر2016 ، بحيث تضمنت هذه السلسلة أربع معايير (300،500،510و700)، أما في سنة 2017 قام بإعداد السلسلة الثالثة بموجب القرار رقم 23 المؤرخ في 15 مارس2017 ، بحيث تضمنت هذه السلسلة أيضا أربع معايير (520،570،610و620)[1] .

وعليه سنقوم بعرض أبرز ما جاء في هذه السلاسل الثلاثة:

1-السلسلة الأولى: لتوضيح أبرز ما جاء في هذه السلسلة سنقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (2) السلسلة الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية

المعيار	مجال تطبيق المعيار	أبرز أهداف المعيار
210 (اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق)	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق، بحيث يقصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة	هدف المدقق هو قبول ومتابعة مهمة التدقيق فقط في الحالات التي تكون الشروط التي سيجرى على أساسها التدقيق قد تم الاتفاق عليها، وذلك بعد ضمان أن الشروط المسبقة للتدقيق مجتمعة، بالإضافة إلى وجود تفاهم مشترك بين المدقق والإدارة وعند الاقتضاء القائمين على الحكم في المؤسسة، على أحكام مهمة التدقيق
505 (التأكيدات الخارجية)	يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة	هدف المدقق الذي يلجأ إلى إجراءات التأكيد الخارجي هو تصور ووضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية
560	يتطرق هذا المعيار إلى التزامات	الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة

[1]-أبوبكر الصديق قيداون، التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019، ص 22.

(الأحداث اللاحقة)	المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية	والتي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين الكشوف المالية (تاريخ الإقفال) وتاريخ تقريره، والتي تطلب إحداث تعديلات على الكشوف المالية أو معلومة متضمنة فيها، قد تمت معالجتها وفقا للمنهج المحاسبي المطبق، بالإضافة إلى المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره والتي كانت لتؤدي به إلى إحداث تعديلات على محتواه إن هو علم بها قبل ذلك التاريخ
580 (التصريحات الكتابية)	يعالج هذا المعيار إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة	الحصول على التصريحات من طرف الإدارة يؤكد أن هذه الأخيرة قامت بمسؤولياتها على أكمل وجه، خاصة تلك المتعلقة بإعداد الكشوف المالية وشمولية المعلومات المقدمة للمدقق

المرجع: أبوبكر الصديق قيداون، **التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية**.

2- **السلسلة الثانية**: لتوضيح أبرز ما جاء في هذه السلسلة، سنقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (3) السلسلة الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية

المعيار	مجال تطبيق المعيار	أبرز أهداف المعيار
500 (العناصر المقنعة)	يوضح هذا المعيار مفهوم "العناصر المقنعة" في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز تنفيذ إجراءات التدقيق، قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه	يهدف المدقق إلى تصور ووضع حيز تنفيذ إجراءات التدقيق، والتي من شأنها تمكينه من الحصول على العناصر المقنعة الكافية والمناسبة قصد استخلاص النتائج المعقولة والتي يستند عليها المدقق في تأسيس رأيه
300 (تخطيط تدقيق	يدرس هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق	يهدف المدقق إلى تخطيط التدقيق حتى تنجز المهمة بفعالية، في هذا الإطار

الكشوف المالية)	الكشوف المالية	يلزم المدقق بإعداد استراتيجية تدقيق وبرامج عمل وفقا لحجم المؤسسة
510 (مهام التدقيق الأولية–الأرصدة الافتتاحية)	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية، وهي المهمة التي تتسم فيها الكشوف المالية للفترة السابقة بأنها لم تكن موضوع تدقيق أو تم تدقيقها من طرف المدقق السابق	يجب على المدقق في إطار مهمة التدقيق الأولية، جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة التي تسمح بضمان أنه خلال إعادة الافتتاح، تم نقل أرصدة إقفال السنة المالية السابقة بشكل صحيح، وأنها لا تحتوي على أي اختلال له تأثير معتبر على الكشوف المالية الخاصة بالسنة المالية الجارية
700 (تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية)	إلزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية	تشكيل رأي حول الكشوف المالية قائم على أساس تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة الجمعاء بحيث يتم التعبير بوضوح عن هذا الرأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرأي

المرجع: أبوبكر الصديق قيداون، **التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية**.

3- **السلسلة الثالثة:** لتوضيح أبرز ما جاء في هذه السلسلة، سنقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول (4) السلسلة الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية:

المعيار	مجال تطبيق المعيار	أبرز أهداف المعيار
520 (الإجراءات التحليلية)	يسمح هذا المعيار للقيام بمقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للمؤسسة أو لمؤسسات مشابهة، وذلك باستخدام طرق بسيطة ومعقدة وهذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات غير	يجب على المدقق أن يجمع العناصر المقنعة الدالة والموثوقة، وعليه كذلك تصور وأداء إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق في المجمل بين معرفته المكتسبة للمؤسسة وكشوفها

	المتوقعة	المالية
570 (استمراريه الاستغلال)	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية	استخلاص النتائج حول وجود "عدم اليقين" معتبر مرتبط بأحداث أو ظروف من شأنها بعث شك كبير في قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها، وذلك انطلاقا من العناصر المقنعة التي تم جمعها
610 (استخدام عمل المدققين الداخليين)	يعالج هذا المعيار شروط وفرص انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي	تحديد إمكانية وإلى أي مدى تستخدم الأعمال الخاصة للمدققين الداخليين
620 (استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق)	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير	تحديد الحالات التي يقدر فيها المدقق ضرورة الاستعانة بالخبير الذي سيعينه

المرجع: أبوبكر الصديق قيداون، **التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائري.**

المبحث الثاني: الاطار النظري لإدارة المخاطر

لقد كان لانتشار الخطر والتزامه بحياتنا، أن زاد من الاهتمام بدراسته ودراسة مسبباته ومحاولة التقليل من الخسائر التي تترتب من تحققه، ومحاولة التحكم فيه، فالواقع فرض ضرورة الانتباه والاحتياط والعمل والحد من تفاقمها وتفاعلها، قصد ضمان الاستمرارية والأمان لذلك ظهرت إدارة المخاطر كمدخل علمي لمواجهة مشكلة التعامل مع المخاطر التي يواجهها الأفراد والمؤسسات باستخدام أفعل الأساليب والسبل لمنع تحقيقها، بهدف مواكبة التطورات والتغيرات المستقبلية وتحقيق أعلى مستويات السلامة والأمن. وحتى يمكن الإلمام بإدارة المخاطر، حيث تناولنا في البداية مفهوما لإدارة المخاطر وبعدها الأهداف التي تقدمها لننتقل بعدها إلى المراحل التي مرت بها خاتمين المبحث بأنواع إدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

قبل التطرق إلى المعنى الذي تذهب إلية إدارة المخاطر لابد وأن يتم التعرف أولا عن مفهوم الخطر.

أولا/ مفهوم الخطر:

تناول العديد من الكتاب والباحثين تعريفات عديدة للخطر نذكر منها على سبيل المثال:[1]

"الخطر هو ضرر متوقع مبني على الاحتمالات المتعلقة بالأشخاص مثل: الوفاة، المرض، العجز والاحتمالات المتعلقة بالممتلكات مثل: حريق، تصادم، سرقة، انهيار، تزوير، غرق السفن إلى غير ذلك من الأخطار وهو احتمال وقوع حدث ينتج عنه خسائر مالية".

ويعرف الخطر على أنه "الظواهر والأحداث التي تهدد إنجاز الأهداف وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها". كما يعرف الخطر كذلك على أنه "مفهوم يستخدم للتعبير عن عدم التأكد بشأن الأحداث أو نتائجها التي قد يكون لها تأثير جوهري على أهداف المنظمة".

ويعرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي: "الخطر هو عدم التأكد من حدوث حدث معين والذي يكون له تأثيرات على تحقيق الأهداف، ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن تحقيق الأهداف له

[1]- بوسكار ربيعة «مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على ضوء المعايير الدولية للتدقيق"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2017، ص 418.

حدان: يتمثل الحد الأدنى في التهديدات أو التأثيرات السلبية التي تعوق تحقيق هذه الأهداف أما الحد الأعلى فيتمثل في الفرص".

ثانيا/ مفهوم إدارة المخاطر:

باعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك لمخاطر. ورغم أن من شأن هاتين النقطتين أن تساعد على فهم ماهية إدارة المخاطر إلا أنها لا تصف بدرجة كافية جوهر المفهوم، وهذا ما يجعلها نتعرض لمجموعة من التعاريف حول إدارة المخاطر[1].

التعريف الأول:

"إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"[2].

التعريف الثاني:

"هو مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد"[3].

التعريف الثالث:

" هي عملية تحديد، تقييم، إدارة ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المؤسسة بأكيد معقول فيها يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المؤسسة المخطط لها"[4]

---

[1]- عبدلي لطيفة،" دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2016، ص 26.

[2]- طارق عبد العال حماد،" إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 51.

[3]- شقير نوي موسى وآخرون، "إدارة المخاطر"، دار المسيرة طبعة الأولى، عمان، 2012، ص 26.

[4]- شادي صالح البجيرمي، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

التعريف الرابع:

" عبارة عن عملة مستمرة داخل المؤسسة، تصمم وتطبق بغرض التنبأ بالمخاطر والتحذير منها قبل حدوثها، وتحديدها وتحليلها وتقييمها عند حدوثها، وتحديد واختيار الأسلوب المناسب لمواجهتها والتعامل معها بعد حدوثها "[1]

ومن التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:[2]

- ✓ إدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر فقط فنشاطاتها ينبغي أن تتضمن أصول المساهمين وحماية عوائدهم.
- ✓ المفهوم الحقيق لإدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسات في حالة الطوارئ أو في حالة خسارة مواردها.
- ✓ إدارة المخاطر عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة بصفة منتظمة.
- ✓ يمكن تحليل ومتابعة المخاطر في مجال مسؤوليات مدراء المصالح والفروع باستخدام أدوات وطرق مناسبة على مستوى المؤسسة.
- ✓ إدارة المخاطر هي عملية قياس أو تحديد أو تقييم الخطر الذي تتعرض له المؤسسة أو يمكن أن تتعرض له المؤسسة في المستقبل ومن ثم تطوير الاستراتيجيات اللازمة لتعامل معها.

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثلما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد لمنشأة الأعمال أو أي مؤسسة أخرى، ويكون لمعظم المؤسسات بالطبع أهداف متعددة، ويكون لمعظم الوظائف داخل المؤسسة أهداف متعددة أيضا، وقد يكون للمنظمة أو قسم بها رسالة واحدة مسيطرة، ومن بين الأهداف الأكثر شيوعا ما يلي:[3]

- ✓ ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسائر
- ✓ تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر البحتة إلى أدنى حد.

---

[1]– محمد فرحات عبد الحليم، مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين آداء إدارة المخاطر– دراسة تطبيقية عن المصارف التجارية العاملة في ليبيا، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة بن غازي، ليبيا، 2018، ص11.

[2]–عبدلي لطيفة، مرجع سابق ذكره ص 28.

[3]–طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ذكره، ص 145.-146.

- ✓ حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة.
- ✓ أداء الالتزامات القانونية والتعاقدية.
- ✓ القضاء على القلق.

عندما تكون للمؤسسة أهداف معينة أحيانا تتناقض وتتعارض الأهداف مع بعضها، وفي ظل هذه الظروف يجب اتخاذ قرار لتحديد من تكون له الأولوية والأسبقية ولذلك لا يكفي التعرف على أهداف إدارة المخاطر بل يجب أيضا التعرف على الهدف الذي يسمو على الأهداف الأخرى[1]:

أولا/ اختيار هدف النتائج الرئيسة:

يطرح معظم الباحثين أهداف متعددة لإدارة المخاطر والهدفان الرئيسيان يتمثلان في التخفيف من تأثير المخاطرة وتقليل التكلفة إلى الحد الأدنى حيث يعرف williams & heing إدارة المخاطر "تقليل الآثار السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها". أما hedges & mehr فيقولان في كتابهما الكلاسيكي "إدارة المخاطر: مفاهم وتطبيقات" إن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفاها إلى فئتين:[2]

- ✓ أهداف ما قبل الخسارة.
- ✓ أهداف ما بعد الخسارة.

ويطرحان الأهداف التالية في كل فئة[3]:

1- أهداف ما قبل الخسارة:

- ✓ **الاقتصاد (تخفيض التكاليف)**: يجب على المؤسسة أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة، أي يكون هدف إدارة المخاطر هو خفض تكلفة التعامل مع الخطر إلى أدنى مستوى ممكن.
- ✓ **تقليل التوتر**: يقصد به راحة البال التي تأتي من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة.

---

[1]-فارس حمايزية، دور التدقيق الداخلي في املساعدة على إدارة املخاطرفي املؤسسات دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية المفتشية الجهوية للتدقيق ، رسالة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 49.

[2]-عبدلي لطيفة، مرجع سابق ذكره ص 57.

[3]-مريم مهني، "دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسات الاقتصادية"، ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017،ص 24.

- ✓ **أداء الالتزامات الخارجية المفروضة** : وهذا يعني أن المؤسسة يجب ان تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المؤسسة بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطاء.

2- أهداف ما بعد الخسارة[1]:

- ✓ **البقاء والاستمرارية:** أول هدف لإدارة المخاطر هو ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة، أي أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر دون تحقيق المؤسسة لأهدافها الأخرى.
- ✓ **استقرار الأرباح:** تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للمؤسسة بخفض التباينات في الدخل التي قد تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة في أقل مستوى، بالإضافة إلى ذلك فإن نقص التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح مما يجعل العبئ الضريبي الطويل المدى للمؤسسة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.
- ✓ **استمرارية النمو:** القدرة على مواصلة النمو هي أحد أهم أهداف المؤسسة، وعندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما، تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر.
- ✓ **المسؤولية الاجتماعية:** ويمكن القيام بالالتزامات الاجتماعية وإثبات الائتمان عن طريق تخفيض أثر هذه الخسائر عن الأفراد الآخرين والمجتمع، حيث أن الخسائر الجسيمة يكون لها أثار عكسية على العاملين الموردين والدائنين والمجتمع ككل.

الجدول رقم(5) أهداف إدارة المخاطر

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
- الاقتصاد (التوفير) - تقليل التوتر - أداء التزامات المفروضة خارجيا	- البقاء - مواصلة النشاط - استقرار الأرباح

[1]- عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص57.

- المسؤولية الاجتماعية	- استمرارية النمو - المسؤولية الاجتماعية

المرجع: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر أفراد – إدارات– شركات– بنوك**، مرجع سابق ذكره، ص 147.

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر

يجب على فريق المشروع إعمال خطة المخاطر قبل البدء في تنفيذ المشروع، كما يجب عليه القيام بالتحديثات اللازمة نتيجة للتغيرات التي تطرأ تبعا لدورة حياة المشروع، أيضا لابد من الاستمرارية في رصد ومراقبة طوال عمر المشروع.[1]

أولا/ تخطيط إدارة المشروع:

وتعتبر مرحلة التحضير، وتتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

ثانيا/ تحديد المخاطر:

في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية، فالمخاطر هي أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعلية يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو ذلك يمكن البحث فيها، ومنه فإن تحديد المخاطر وتعريفها هي مرحلة تعريف المشكلة أو المشاكل، وهي مرحلة تحديد عناصر المشروع وتحليلها من حيث احتمال ونتائج تعرضها لعوامل سلبية داخلية أو خارجية. ونتائج هذه المرحلة هي مقترحات أساسية للأعمال اللاحقة التي تعالج مواضيع مخاطر المشروع. ورغم تعقيدات هذه العملية إلا انها من أهم المراحل في عملية إدارة المخاطر. لأن جودة تحديد وتقييم هذه المخاطر ستؤثر بشكل كبير على نتائج المشروع. ويتضمن تحديد المخاطر تعريفا بالمخاطر وخصائصها والتي يمكن أن تؤثر على المشروع.

ثالثا/ التحليل النوعي للمخاطر:

[1]–بوعكاز نوال، حدود الهندسية المالية في تفعيل إستراتيجيات لتغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، ديسمبر 2011، ص 89-90.

إن التحليل النوعي للمخاطر هو عملية تقييم أثر احتمال المخاطر المحددة، وهذه العملية تعمل على ترتيب هذه المخاطر في أولويات حسب احتمالات تأثيرها على أهداف المشروع وهو أحد طرق تحديد أهمية معالجة مخاطر محددة والاعتماد على ردود مناسبة. كذلك فإن تقييم جودة المعلومات المتاحة يساعد على إعادة النظر أو تعديل المخاطر المعرفة، فالتحليل النوعي للمخاطر يتطلب تقييم احتمال المخاطر وأثارها ونتائجها باستخدام طرق التحليل النوعي وأدواته، بالإضافة إلى ذلك يجب إعادة النظر في التحليل النوعي للمخاطر وتعديله خلال دورة حياة المشروع من أجل الاطلاع على تغيرات المخاطر فيه.

رابعا/ التحليل الكمي للمخاطر:

تهدف عملية التحليل الكمي للمخاطر إلى التحليل الرقمي لاحتمال حدوث كل مخاطر وأثرها على أهداف المشروع، وكذلك مدى المخاطر الكلية للمشروع. ويهدف التحليل الكمي إلى:

- ✓ تحديد احتمال تحقيق هدف معين للمشروع.
- ✓ القياس الكمي لتعرض المشروع للمخاطر، وتحديد الاحتياجات اللازمة من حجم التكاليف والجدولة للطوارئ التي يمكن أن يحتاج إليها المشروع.
- ✓ تحديد المخاطر التي تستدعي الانتباه من خلال قياس مساهمتها النسبية في مخاطر المشروع الكلية.
- ✓ تحديد أهداف معقولة وقابلة للتحقيق فيما يتعلق بالتكاليف والجدولة وإطار عمل المشروع.

خامسا/ خطة الاستجابة للمخاطر أي كيفية التعامل مع المخاطر[1]:

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحد أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

- ✓ **النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود، وقد يحوي العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.
- ✓ **التجنب:** ويعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما –ومثال ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما، لتجنب تحمل المسؤولية القانونية-. إن التجنب يبدو

[1]- بوعكاز نوال، مرجع سبق ذكره، ص90.

حلما لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

- ✓ **التقليص:** ويشمل طرقا للتقليل من حدة الخسائر الناتجة- ومثال ذلك مؤسسات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي-.
- ✓ **القبول(الاحتجاز):** ويعني قبول الخسائر عند حدوثها، وإن هذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة التي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر، فكل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها، وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

سادسا/ رصد المخاطر ومراقبتها[1]:

يتم في هذه المرحلة تتبع كل المخاطر التي تم تحديدها، المخاطر المتبقية، والمخاطر الجديدة. كما يكفل تنفيذ خطط الاستجابة للمخاطر، وتقييم فعاليتها. هذه العملية تستمر على طول حياة المشروع. فقائمة مخاطر المشروع تتغير حسب نضجه، وبذلك قد تتطور مخاطر جديدة أو تختفي مخاطر متوقعة. وللسيطرة على الخطر يجب:

- ✓ اختيار استراتيجيات استجابة بديلة.
- ✓ تنفيذ خطة للطوارئ.
- ✓ اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- ✓ إعادة تخطيط المشروع.

بينما يرى معظم الكتاب أنه يمكن تلخيص جميع المراحل السابقة في ثلاث خطوات وهي:

تعريف المخاطر وتحديدها، تقليص المخاطر الاقتصادية، تمويل المخاطر المتبقية.

الشكل رقم (01): خطوات إدارة المخاطر

[1] -بوعكاز نوال، مرجع سبق ذكره، ص ص90-91

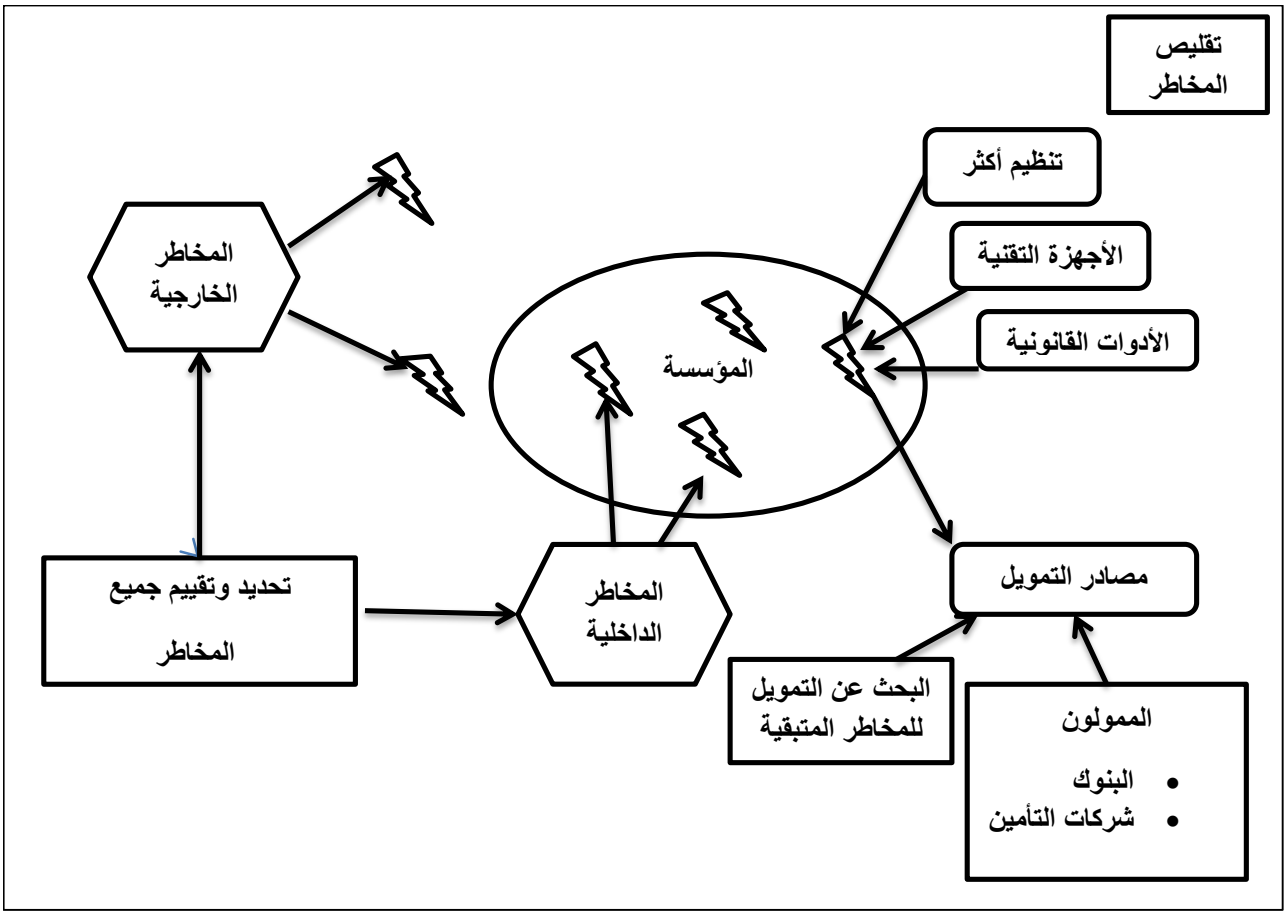

المرجع: بوعكاز نوال، **حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجيات لتغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية**، مرجع سبق ذكره ص 91.

المطلب الرابع: أنواع إدارة المخاطر

يمكن تصنيف المخاطر تبعا للعوامل التي تؤدي إلى حدوثها إلى عوامل داخلية وخارجية خاصة بالشركة حيث أن العوامل الداخلية تعبر عن البيئة الداخلية للشركة والتي عن طريقها تسعى لتحقيق أهدافها، أما العوامل الخارجية فمن أمثلتها القوانين والأنظمة، الثقافة السائدة في البلد والنظام الاقتصادي المعمول به...[1]

ويوضح الشكل الموالي أهم مصادر المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة:

شكل رقم (02): مصادر الخطر في المؤسسة

[1] – سايح نوال، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر– دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2016 ، ص54.

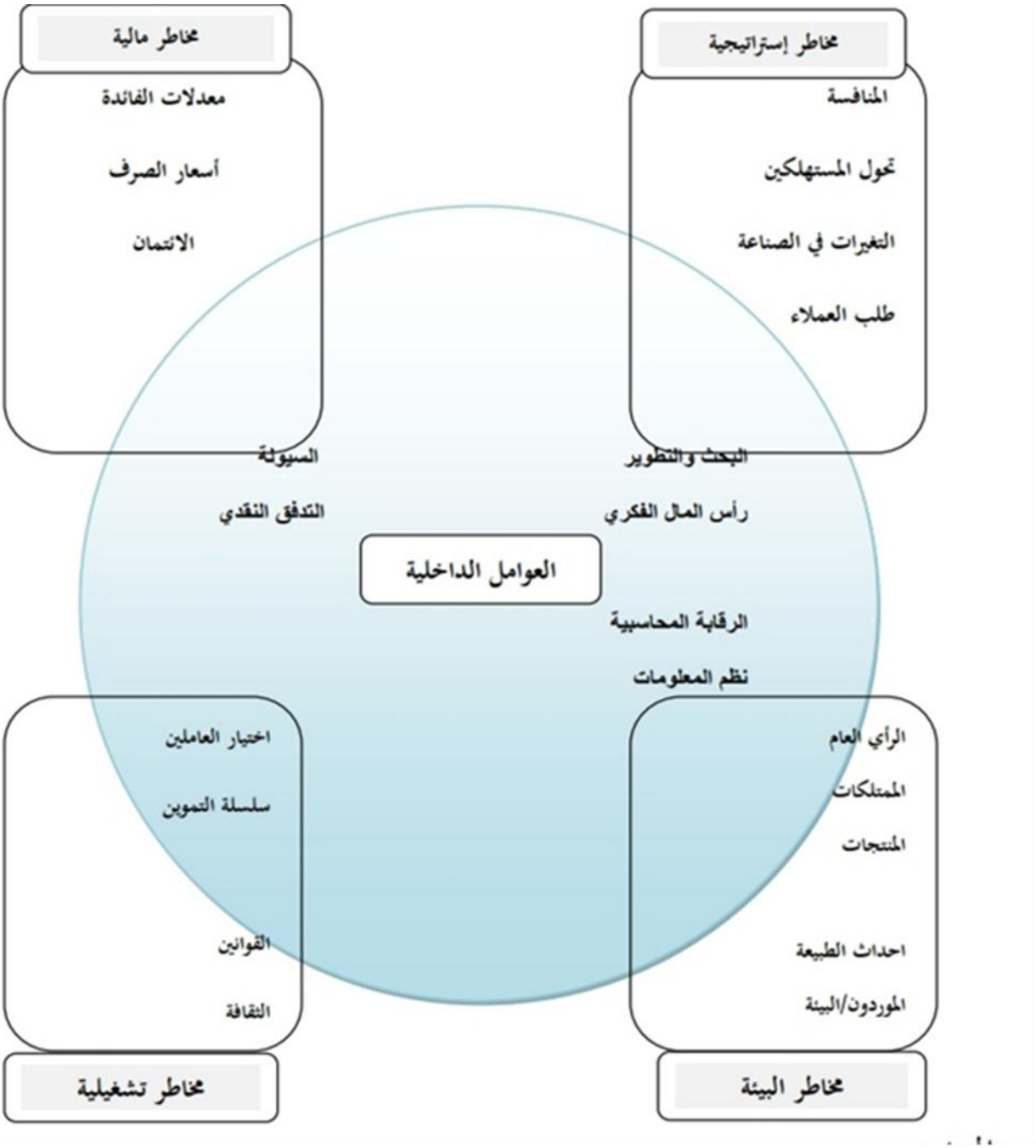

المرجع: سايح نوال، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر– دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف1، 2016، ص55.

ويلخص الشكل السابق أمثلة لأهم المخاطر الناتجة عن هذه العوامل، والتي يمكن تصنيفها إلى أربع فئات وهي: مخاطر تتعلق بالإستراتجية، مخاطر متعلقة بالبيئة الخارجية، مخاطر متعلقة بالتشغيل، مخاطر

مالية، كما توضح أن بعض المخاطر قد تنتج من عوامل داخلية وخارجية معا، بالتالي تظهر متداخلة في الرسم.

أولا/ المخاطر الاستراتجية:

هي مخاطر تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للشركة في المسار الذي تتبناه لتحقيق أهدافها في الاجلين الطويل والقصير المدى، في ظل الظروف البيئية العامة، وظروف المنافسين، وقد تكون لها عدة أشكال:[1]

- ✓ **مخاطر المنافسين:** مثل ظهور منافسين عالميين، أو وجود منافس وحيد من نوعه...،
- ✓ **مخاطر المستهلكين:** كأن يكون نقص في الاستهلاك نتيجة لوجود تحسين في تقديم الخدمات المنافسين، كما قد تنتج عن تغير أذواق تفضيلات المستهلكين...،
- ✓ **مخاطر الصناعة:** كوجود طاقة إنتاجية فائضة، عدم ثبات الدورة...،
- ✓ **مخاطر العملاء:** مثل تغيير أولوية الزبون، أو أن تكون قوة العميل متزايدة، أو اعتماد الشركة أكثر من اللازم عن بعض الزبائن...،
- ✓ **مخاطر البحث والتطوير:** مثل ارتفاع في نفقات البحث والتطوير، اخفاق في البحث والتطوير...،

ثانيا/ المخاطر المالية:

وهي مخاطر ناتجة عن عوامل خارجة عن اطار سيطرة أي شركة وإدارتها، وتتمثل في الخسارة بسبب الظروف الاقتصادية مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الاجنبية والمشتقات المالية ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان،[2]

ولها عدة أشكال:

[1]- سايح نوال، مرجع سبق ذكرة ، ص54.

[2] -بوسكار ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص 418.

- ✓ **مخاطر معدلات الفائدة:** هي مخاطر تقع على الأرباح نتيجة لعدم الملائمة في إعادة تسعير الأصول والخصوم.
- ✓ **مخاطر أسعار الصرف:** مرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، وتنتج عن الخسائر المحتملة التي تتعرض لها الشركة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملة محلية وعملة نقدية أجنبية؛
- ✓ **مخاطر الائتمان:** بمعنى عدم رغبة الطرف المتعامل معه في الوفاء بالتزاماته، وتكون ناتجة عن عوامل خارجية نتيجة للتغيرات المصاحبة للاقتصاد من حالات ركود أو كساد، أو انهيار في أسواق رأس المال، وعوامل داخلية مثل وجود ضعف في سياسة الائتمان وضعف سياسة التسيير؛
- ✓ **مخاطر السيولة:** الناتجة عن عدم القدرة على ضمان تداول أصل معين بسرعة كافية في السوق لمنع وقوع الخسارة، أو جعل الربح المطلوب أو تحويله إلى نقدية في الأجل القصير، ما ينتج عنها عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير
- ✓ **مخاطر التدقيق النقدي:** هي مخاطر تتعلق بتغير قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بأداة مالية نقدية

ثالثا/ المخاطر التشغيلية:

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والانظمة أو حدوث ظروف خارجية وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات.[1]

وهناك عدة أشكال نذكر منها:

- ✓ **مخاطر قانونية:** مثل استحداث وقوانين جديدة تعوق الخطط المالية للشركة.
- ✓ **مخاطر هيكل الإدارة:** تحدث المخاطر في حالة وجود تداخل أو ازدواجية مهام الإدارة ومسؤوليتها مع الإدارة الأخرى.

[1]-أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03 ، ديسمبر 2015، ص 119.

- ✓ **اختيار العاملين:** من خلال اختيار عمال لا يتمتعون بالكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ووجود عمليات الغش والاختلاس والسرقة من طرف الموظفين داخل الشركة، وإساءة استعمال الممتلكات وعدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة لعمل الشركة.
- ✓ **سلسلة التموين:** وهي مخاطر قد تنشأ عن عدم قدرة الشركة على تلبية متطلباتها أو التزاماتها بتسليم المنتجات في آجالها المحددة.
- ✓ **نظم المعلومات:** تعبر عن الخسائر الناتجة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة مثل انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب...
- ✓ **مخاطر الرقابة المحاسبية:** المخاطر الناتجة عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات، قد يكون جوهريا إذا اجتمع مع خطأ أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية.

ويعتبر هذا الخطر دالة لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فعالية كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء أو اكتشافها بواسطة هذا الهيكل أو كان معامل الخطر الذي يمكن تحديده للمخاطر الرقابية أقل.

رابعا/ المخاطر البيئية:

وتتمثل في جميع الكوارث الطبيعية الممكن أن تؤثر على مصادر أو موارد المؤسسة، أو على أصولها أو على نشاطها بشكل عام، كخطر الزلزال، الفيضانات، الحرائق...إلخ، ولها عدة أشكال:[1]

- ✓ **أحداث الطبيعة:** هي المخاطر التي تقع بسبب الظروف الطبيعية وليس للأشخاص دور فيها، غير محددة زمنيا، كما أن الخسائر المرتبة عنها لا تخص شخصا معينا أو فئة معينة، لكنها تمس الممتلكات والأشخاص بصفة عامة، مثل الكوارث الطبيعية...

[1] – نهاد ويسن، تقييم المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن سيدي رغيس أم البواقي، مذكرة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، الجزائر، 2013،ص 41.

- ✓ **الموردون**: قد يشكل المردون مخاطر للشركة في حالة أن الشركة تعتمد على عدد قليل منهم والبتالي هم يشكلون خطرا على أرابحها،
- ✓ **الممتلكات**: مثل تدمير الأصل أو حدوث تغير في ملكيته ...
- ✓ **المنتجات**: هي مخاطر تنتج عن قرارات الشركة فيما تنتجه، وكيف تنتجه، وكيف تسوقه، بي حالة ما اذا كانت هذه القرارات تتنافى ومتطلبات السوق، أو وجود سلع جديدة بديلة للسلعة التي تنتجها أو تسوقها الشركة...
- ✓ **الرأي العام**: أو ما تسمى بمخاطر السمعة والتي تنشأ نتيجة عدم القدرة على تقديم خدمات وفق معايير الأمان والاستمرارية والاستجابة لاحتياجات المستهلكين.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

أصبحت العديد من المؤسسات تواجه عدة أخطار قد تكون جراء الأنشطة التي تقوم بها أو البيئة التي تنشط فيها، لذلك يجب التعامل مع هذه الاخطار بآلية مناسبة، كما أن هناك دور مهم للمدقق الداخلي من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة في مجال تقييم وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

المطلب الأول: مهام التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر

يقوم المدقق الداخلي بدور مهم في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة ضمان موضوعي الى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة للمساعدة في التأكد أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال وهناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي وهي:[1]

- ✓ تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي.
- ✓ القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

كما أشار معهد المراجعين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار الى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر:[2]

- ✓ إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ إعطاء ضمانات بشأن صحة المخاطر.
- ✓ تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.
- ✓ مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.

---

[1] – بوقرة عز الدين، مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر– دراسة حالة مؤسسة حضة حليب – المسيلة ، مذكرة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة ، الجزائر، 2017 ، ص 33.

[2] –فارس حمايزية، مرجع سبق ذكره، ص74.

وهناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر وهي:

- ✓ الحصول على المستندات التي تبين منهجية المؤسسة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة نشاط المؤسسة.
- ✓ البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت اليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمدقق للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المؤسسة.
- ✓ تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها تم فهمها بشكل واضح.
- ✓ مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة والمدققين الخارجيين أو جهة أخرى.
- ✓ المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والابلاغ والتوصية.
- ✓ التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للازمات المالية.
- ✓ تدقيق عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المؤسسة.
- ✓ إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وانشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة.
- ✓ المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش العمل عن المخاطر.
- ✓ التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة.
- ✓ تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المؤسسة.

المطلب الثاني: مراحل تدقيق إدارة المخاطر

عملية تدقيق إدارة المخاطر تشمل بوجه عام خمس خطوات، سواء كان التدقيق داخلي او خارجي:[1]

أولا/ تقييم اهداف وسياسة إدارة المخاطر:

تتمثل الخطوة الأولى المتعلقة بتقييم برنامج إدارة المخاطر في مراجعة سياسة إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، حيث أنه بعد التعرف على أهداف البرنامج يتم تقييمها لتقرير مدى مناسبتها بالمؤسسة، حيث يشمل هذا التقييم بصفة عامة مراجعة للموارد المالية للمؤسسة وقدرتها على تحمل الخسائر المحتملة والتأكد إذا كانت متماشية مع اهداف البرنامج، وفي حالة ما إذا كانت أهداف إدارة المخاطر بها عيوب أو قصور يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، اما بتغيير الأهداف أو تغيير الأسلوب الذي تنتهجه المؤسسة في التعامل مع مخاطرها أما في الحالة التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بأن تعيد المؤسسة صياغة سياسة واهداف إدارة المخاطر بشكل رسمي.

ثانيا/ تحديد أو اكتشاف الاخطار وتقييمها:

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة الموالية هي التعرف على تعرضات المؤسسة الحالية للمخاطر، وبالنسبة للتقنيات التي تستخدم في التعرف على المخاطر في عملية تدقيق إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر في عملية إدارة المخاطر وتكون هذه الخطوة من تحليل العمليات لتقرير التعرضات المختلفة للخسارة، وهي تعمل بمثابة عملية مراجعة لإجراءات التعرف التي طبقت سابقا، أما في حالة تجاهل بعض المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المؤسسة، يترتب على المدقق أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها والتوصية بأحسن البدائل وأنسبها في حالة عدم كفاية التصدي لتعرض ما تم التعرف عليه سابقا، فينبغي التوصية بالتدابير التصحيحية.

ثالثا/ تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض للخسارة:

[1]– براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات ، رسالة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة02، قسنطينة ، الجزائر، 2014، ص 93.

بعد التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة والعمل على قياسها، يقوم المدقق الداخلي بدراسة البدائل الممكن استخدامها للتعامل مع كل خطر، كما ينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر كالتفادي والتقليل من حدوثها.

رابعا/ تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:

تتمثل هذه الخطوة في تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض والتحقق من ان القرار تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة وتمويلها، وينبغي أن تقرر مراجعة برنامج التحكم في المخاطرة الخاص بالمؤسسة أولا ما اذا كانت تدابير منع الخسارة والتحكم فيها قد طبقتها على كل واحدة من التعرضات المتعرف عليها واذا لم يتم تطبيقها يجب بيان السبب في ذلك.

خامسا/ التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين برنامج إدارة المخاطر:

عادة ما يتم إعطاء تدقيق إدارة المخاطر الطابع الرسمي وذلك في صورة تقرير مكتوب يبين بالتفصيل نتائج التحليل، ويطرح توصيات بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرسل التقرير الى الإدارة العليا، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

لقد تحول التدقيق الداخلي من كونه أداة للرقابة الداخلية ليصبح أوسع واشمل من هذا المفهوم التقليدي، فلم يعد قاصرا فقط على التدقيق المنتظم لكفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وانما امتد دوره أيضا للتعريف بالمخاطر وتقديم الاستشارات اللازمة لمجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق في هذا الخصوص[1].

وفي هذا المجال اصدر معهد المدققين الداخليين IIA ورقة تحدد موقفه بشأن دور التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل، حيث أشار الى أن التدقيق الداخلي

[1]–ضيف الله محمد الهادي، لبزة هشام، كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية للشركات في إدارة المخاطر، مجلة لإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد09، ص424.

من خلال دوره التأكيدي والاستشاري يساهم بشكل فعال في إدارة مخاطر المؤسسة، منوها الى انه عند تحديد دور التدقيق الداخلي يجب على مسؤول التدقيق الداخلي أن يأخذ في اعتباره ان كان هذا النشاط يشكل تهديدا لاستقلالية المدققين الداخليين، واذا كان في الإمكان تحسين إدارة المخاطر والرقابة، وقد تم تقسيم ذلك الدور الى:[1]

أولا/ الدور التأكيدي للتدقيق الداخلي:

وفيه يقوم المدقق الداخلي بتقديم التأكيدات فيما يتعلق بـ:

- ✓ إعطاء ضمان بأن العمليات التي تستخدمها الإدارة لتحديد المخاطر الهامة وفعالة.
- ✓ عملية إدارة المخاطر.
- ✓ توفير ضمان بأن المخاطر يتم تقييمها بشكل صحيح.
- ✓ مدى فعالية تقييم المخاطر والتقرير عنها.
- ✓ مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

ثانيا/ الدور التخصصي والوقائي للتدقيق الداخلي:

يقوم فيه المدقق الداخلي بـ:

- ✓ مساعدة الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر.
- ✓ تقديم الاستشارة للإدارة فيما يخص طريقة الاستجابة للمخاطر.
- ✓ ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر.
- ✓ تجميع وتوحيد التقارير المختلفة عن المخاطر.
- ✓ تطوير إطار إدارة المخاطر والمحافظة عليها.
- ✓ تدعيم القائمين بعملية إدارة المخاطر.
- ✓ تطوير الاستراتيجية المرتبطة بإدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

[1]-سايح نوال ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ثالثا/ نطاق وحدود التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

تتوفر لدى معظم المؤسسات ثلاثة خطوط أساسية للدفاع، تساهم في فهم إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة عليها، وعلى الرغم من الدور المتميز الذي يمثله المدقق الداخلي عن طريق تقديد النصائح والدعم للقرارات، ويكون ذلك في ظل الاشراف والتوجيه من قبل الإدارة العليا، وتتمثل هذه الخطوط الثلاثة فيما يلي:[1]

1- الخط الأول: تعتبر الإدارة العليا خط الدفاع الأول الذي يتصدى ويواجه المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، حيث تقوم بتسييرها وإدارة الضوابط المتعلقة بها

2- الخط الثاني: يتمثل في إدارة المخاطر بحد ذاتها الموجودة داخل المؤسسة ووظائف الامتثال التي وضعتها الإدارة من اجل مراقبة المخاطر

4- **الخط الثالث:** التدقيق الداخلي وهو يعتبر الخط الأخير من خطوط الدفاع الموجودة داخل المؤسسة الذي يعمل جاهدا على تجنب المخاطر، حيث يقدم ضمانات مستقلة حول فعالية نظام الرقابة وإدارة المخاطر

المطلب الرابع: مستويات العلاقة بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر

إن إدارة المخاطر إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة في المراحل التالية:[2]

أولا/ مرحلة التخطيط عملية التدقيق:

[1]-هشام زروقي، عبد الحميد حسباني، دور الممارسات الحديثة للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر على ضوء معايير التدقيق الدولية-دراسة ميدانية مؤسسة الإنجازات الصناعية والتركيب، مجلة العلوم الاقتصادية ، االمجلد23، العدد02، 2020، ص 184.

[2]- نويشي نور اليقين، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة انتاج الكهرباء وحدة -عين جاسر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة الماستر اكاديمي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص40.

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية، ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، حيث يتم خلال هذه المرحلة تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة.

ثانيا/ مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالة الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

ثالثا/ مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة، يتوصل مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، يتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون مع إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

رابعا/ مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم وضع النتائج التي تم التوصل اليها من خلال عملية التدقيق، ويتضمن هذا التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق وهنا تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

خامسا/ مرحلة المتابعة:

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الرقابة على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وادارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المؤسسة للخسارة.

خلاصة الفصل:

وما يمكن استخلاصه هو أن التدقيق الداخلي ما هو إلا امتداد لتطور الرقابة الداخلية، خاصة أن أهم مهمة يكلف بها التدقيق الداخلي تتمثل في التأكد من وجود وكفاية الرقابة الداخلية وهذا عن طريق تحديد المخاطر وتقييمها والحد منها، مما يعني أنه يتوقف دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر على ضرورة الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة لكيفية جعل التدقيق الداخلي نشاطا يضيف قيمة للمؤسسة ويحمي حقوقهم بها، يعد التدقيق الداخلي كمصدر للمعلومات فهو بذلك يقدم نشاط استشاري من خلال التقارير المعدة الى مجلس الإدارة، محتوى هذه التقارير يساهم في عمل إدارة المخاطر، يعني ذلك هناك تكامل بين وظيفة التدقيق الداخلي ونظام إدارة المخاطر.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي لمدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

بعد ما تناولنا الجانب النظري في الفصل الاول والذي تم فيه طرح فرضيتي الدراسة، سنتناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة والذي اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي من اجل التحقق من فرضيتي الدراسة، حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث، المبحث الاول خصصناه الى مجتمع وعينات الدراسة اما المبحث الثاني سنتطرق فيه الى الطرق والاجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما المبحث الثالث والأخير سنختبر فيه فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: عينة ومجتمع الدراسة

المطلب الاول: مجتمع الدراسة

أولا/ التعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة[1]:

أنشأت في شهر أكتوبر 1997 (ملخص من محضر اجتماع رقم 06 لمجلس الإدارة بتاريخ 1997/09/27 في إطار إعادة هيكلة مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف إلى مجمع "الرياض سطيف" وتم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة "مطاحن الحضنة"، علما أن أغلبية الأسهم تعود ملكيتها للدولة، وقدر مبلغ المساهمة ب: 60.000.000 دج تم رفع رأس مالها في 1998/04/30 إلى 479.000.000 دج وفي 2005/04/30 تم رفعة إلى 497.000.000 دج، وفي ديسمبر 2007 تم رفعه مرة أخرى ب1.449.460.000 دج.

تقع مؤسسة مطاحن الحضنة– المسيلة– في الشمال الشرقي لولاية المسيلة وذلك بمحاذات لطريق برج بوعريريج، حيث تقع في مكان استراتيجي، مما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة.

تنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين واحد قديم والآخر جديد:

- ✓ القسم الأول يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة، حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بيلتر" بتكلفة إنجاز قدرت ب:20.091.548.055 دج وتم تشغيلها سنة 1981، وقدرتها الإنتاجية 2000 قنطار يوميا ثم ارتفعت القدرة الإنتاجية إلى 3000 قنطار يوميا سنة 1999.
- ✓ القسم الجديد يتكون من مسمدة جديدة منجزة من طرف الشركة الإيطالية "غولفيتو" بتكلفة مشروع 56.398.610.184 دج لسنة 1993 بقدرة إنتاجية قدرها 4000 قنطار يوميا.

[1]- مسعودي ابتسام. حاج حفصي ايمان، دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل التدقيق الداخلي للمؤسسة– دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص31.

ثانيا/ التعريف بمؤسسة ملبنة الحضنة

حضنة الحليب هي مؤسسة تجارية ذات مسؤولية محدودة، كانت تسمى ملبنة الحضنة لاقتصارها على إنتاج الحليب فقط، وبعد تخصصها في إنتاج الحليب ومشتقاته أصبحت تسمى حضنة حليب، أنشأت من طرف أربع شركاء بتاريخ 1998/12/15 برأس مال اجتماعي قدره 60.000.000 دج، مقرها الاجتماعي في المنطقة الصناعية بالمسيلة، إلا أن تاريخ انطلاقها الفعلي كان في 2000/05/15، وكانت المؤسسة في بداية نشاطها تنتج: الحليب، لبن رائب، حليب البقر في أكياس، باستثمار قدره 5.845.161.988 دج، حيث كانت الطاقة الإنتاجية تصل إلى 40000 لتر/ اليوم باستخدام يد عاملة مشكلة من 38 عامل دائم[1].

قامت المؤسسة بعد ذلك بتوسيع نشاطها على ثلاث مراحل هي كالآتي[2]:

1- التوسع الأول: تم القيام به بتاريخ 2001/01/01 حيث بفعل هذا التوسع زادت الطاقة الإنتاجية للمؤسسة من 40.000 إلى 140.000 لتر من الحليب في اليوم وأصبح عدد العمال 53 عامل دائم.

2- التوسع الثاني: تم بتاريخ 2004/01/01 حيث تمكنت المؤسسة بفضل هذا التوسع من زيادة طاقتها الإنتاجية من 140.000 إلى 320.000 لتر يوميا من الحليب كما تمكنت من توسيع تشكيلة المنتجات وإضافة منتجات جديدة، كما نتج عن هذا التوسع زيادة عدد العاملين من 53 إلى 58 عامل.

3- التوسع الثالث: تم بتاريخ 2005/01/01، تمتد هذه المرحلة من 2005 إلى سنة 2011 حيث ارتفع رأس مال المؤسسة من 519.355.000 دج إلى 556.644.556 دج، وزادت الطاقة الإنتاجية من 320.000 إلى 660.000 لتر يوميا.

4- التوسع الرابع: تم بتاريخ 2012/01/01، تمتد هذه المرحلة من 2012 إلى نهاية سنة 2014 حيث ارتفع رأس مال المؤسسة 556.644.556 دج إلى 3.038.126.247 دج وزادت الطاقة الإنتاجية من 660.000 إلى 920.000 لتر يوميا.

---

[1]- شريفي وداد. دحماني نادية، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة ملبنة الحضنة، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018، ص35.

[2]- عطوي محمد. رحالي عبد الجليل، دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص ص 36-37.

ثانيا/ التعريف بمؤسسة الانسجة الصناعية والتقنية[1]:

يعتبر مجمع EATIT من المؤسسات العمومية الاقتصادية الأولى المختصة في الصناعة النسيجية في الجزائر، حيث أنه رغم المنافسة الشديدة التي يشهدها قطاع الإنتاج والتوزيع من طرف المستثمرين الخواص والأجانب، فقط استطاع المجمع EATIT الصمود أمام هذه المنافسة، عكس الكثير من المنافسات العمومية التي كان مصيرها الاغلاق، وهذا ما يطرح السؤال عن تلك الجهود، التي بذلتها الإطارات المسيرة للمجمع والعاملين سواء على مستوى التسيير أو النشاط العملي، وخاصة في مجال استقطاب الكفاءات المؤهلة باعتبارها العمود الفقري لأي تقدم، كما يقود ذلك إلى السؤال عن تلك القرارات والإنجازات الحاسمة التي اتخذتها قيادة المجمع، والتي كان لها الأثر الكبير في بقاء المؤسسة ونموها.

إن فكرة إنشاء مركب الأقمشة الصناعية جاءت كنتيجة للاستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة قصد إنعاش الاقتصاد الوطني، وتعود أول خطوة اتبعتها الحكومة هي إنجاز هذه المؤسسة سنة 1970 حيث تم دراسة الخطوات المتعلقة بالمواد النسيجية لإنتاج 4.500 طن سنويا أي ما يعادل 15.500.500 متر طولي منها 5 ملايين متر طولي موجه إلى قسم التفصيل وكان هذا من طرف وزير الصناعة والطاقة آنذاك ولقد تم تسجيله في برنامج خاص بولاية سطيف سنة 1971 ولكن بعد التقسيم الإداري 1975/1974 الذي نتج عنه ميلاد ولاية المسيلة، حيث تم إنشاء هذا المشروع بولاية المسيلة الذي سجل بعقد مؤرخ في 1975/11/13، وقد بدأت الأشغال بتاريخ 1977/04/11 وانتهت سنة 1979 وفي 1980/12/01 تم الدخول الفعلي في الإنتاج.

وقد عرفت EATIT عدت تطورات أثناء وجودها، وذلك من خلال التحولات التنظيمية الصناعية، القانونية والمالية التي مرة بها، حيث كانت هذه المؤسسة تابعة إلى المؤسسة الأم وهي SONATIX، وفي 1998/02/22 انتقلت من تبعيتها للمؤسسة الوطنية الصناعية SONATIX إلى المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية INDITEX والتي تحتل المرتبة 32 في ترتيب المؤسسات الصناعية الانسجة الصناعية بإفريقيا، حيث كانت مؤسسة EATIT اكبر المؤسسات التابعة لها وذلك حسب رقم الاعمال، وقد تطورت المؤسسة لتصبح ما يعرف عبر السنوات الماضية بالمؤسسة الوطنية للأقمشة الصناعية TINDAL، التي اشتغلت وفق نظام العمل المتواصل الى أن تم اعادة هيكلتها سنة 2012 فانبثق عنها ما يسمى الآن بالمؤسسة الجزائرية

[1]- بوشارب خالد، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي- داسة حالة المؤسسة الجزائرية الانسجة الصناعية والتقنية (TATIT) بالمسيلة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014،ص119.

للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT، حيث انها تتكفل بما يحتاجه القطاع العسكري من ألبسة وخيم على مستوى التراب الوطني، في حوالي 80% من انتاجها موجه الى هذا القطاع سنويا.

المطلب الثاني: عينة الدراسة

تتم هذه الدراسة التطبيقية على عينة من المؤسسات الانتاجية لولاية المسيلة سنة 2020 وقد تم تحديد عينة الدراسة في 60 استمارة شملت الفئة المعنية المتمثلة في (المدقق، المحاسب، رئيس المصلحة).

الجدول التالي يوضح احصائيات الاستبانة الموزعة والمستردة على مستوى المؤسسات:

جدول(06): يوضح عينة الدراسة وعدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	60	%100
عدد الاستمارات المستردة	54	%90
عدد الاستمارات المستبعدة	9	%15
عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	51	%85

المصدر: من الطالبين بالاعتماد على معطيات الاستبيان

المبحث الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: أداة الدراسة

أولا/ الاستبيان:

يعرف الاستبيان بأنه : "مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع، أو مشكلة، أو موقف، ويتم تنفيذه اما عن طريق المقابلة الشخصية، أو أن ترسل إلى المستقصين عن طريق البريد".

ثانيا/ تصميم الاستبانة:

تم تصميم الاستبيان وصياغة الأسئلة الخاصة به بعد اعتماد فرضيات الدراسة والعودة إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وللتأكد من مدى صحة الاستبيان ومدى ملائمته لموضوع الدراسة قمنا بعرضه على الأستاذ المشرف، تم أخذ ملاحظته بعين الاعتبار من خلال التعديل ببعض الفقرات والأسئلة المتضمنة في الاستبيان.

احتوى الاستبيان على مقدمة من اجل تقديم موضوع الدراسة ، وتعريفهم بهدفنا الاكاديمي ولتشجيعهم على المشاركة في الموضوع، لذا قمنا بتقديم الدراسة على أنها في اطار أكاديمي، وأن هدفنا هو دراسة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية، كما بينا أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

كما احتوى الاستبيان على ثلاث محاور من الأسئلة:

– **المحور الأول**: يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدارسة ويتكون من 5 فقرات (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة المهنية، نشاط المؤسسة)

– **المحور الثاني**: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الأولى حول مستوى كفاءة والتزام المدقق الداخلي وقد شمل عشرة أسئلة

– **المحور الثاني**: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية والتي تبين مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الكشف والحد من المخاطر وقد شمل عشرة أسئلة

تضمنت قائمة الاستبيان 20 سؤال بالنسبة للأسئلة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وقد تم تبويبها في محورين رئيسيين تقابل الفرضيات الرئيسية التي تم صياغتها في بداية الدراسة، وتم الاعتماد في بدائل الاجابة على مقياس سلم ليكرت الخماسي الذي يحتمل خمس إجابات، من اجل تحديد أراء

أفراد فئة الدراسة بشكل دقيق، وقد اعمدنا إلى ترميزها حسب درجات الموافقة من 0 إلى 1 حتى تسهل علينا عملية إدخال البيانات في برنامج SPSS ، بالإضافة إلى التقليل من نسبة الخطأ في نقل هذه البيانات، وكان الترميز المعتمد كالتالي:

جدول رقم(07): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي–الحدود الدنيا والعليا–المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي (4/5 =80.0)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة، إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا كما يلي:

الجدول رقم(08): يوضح مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان

العدد	مجال الموافقة = 0.8	درجة الموافقة
1	1.8-1	موافق بشدة
2	2.60-1.8	موافق
3	3.4-2.61	محايد
4	4.2-3.41	غير موافق
5	5-4.21	غير موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

المطلب الثاني: الخصائص السيكولوجية للأداة

أولا/ ثبات وصدق الاستبيان:

تم التحقق الأولي من نتائج الثبات والصدق بالنسبة لهذا الاستبيان والذي أفرز النتائج التالية:

1- الثبات:

أ/ التناسق الداخلي (ألفا كرونباخ):

تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي بمعامل ألفا كرونباخ والتي تقوم على أساس تقدير معدل إرتباطات العبارات فيما بينها لكل بعد على حدة كما هو موضح بالجدول التالي :

الجدول رقم (09): يوضح ثبات الاستبيان عن طريق ألفا كرونباخ

المحاور	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
المحور الأول	0.863	10
المحور الثاني	0.862	10
الاستبيان ككل	0.928	20

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيم معامل ألفا كرونباخ والذي قدر بالنسبة للمحور الاول " درجة الكفاءة والالتزام " (0.86)، وبالنسبة للمحور الثاني " دور التدقيق في إدارة المخاطر" (0.86)، وبالنسبة للاستبيان ككل بلغ (0.92)، يمكن القول بأنها قيم تدل على أن هذا الاستبيان يتمتع بالثبات عالي، حيث نلاحظ أن كل القيم موجبة وأن هناك انسجام وترابط بين عبارات هذا الاستبيان يتعدى (0.50) ويكاد يصل إلى الارتباط التام (1).

2- الصدق: بطريقة الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق هذا الاستبيان عن طريق حساب أو تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه ثم بين درجة المحور بالدرجة الكلية للاستبيان ككل، كما يلي:

- **الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية للمحاور:**
- **الارتباط بين عبارات المحور الأول مع درجته الكلية:**

تم تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الاول (درجة الكفاءة والالتزام) بمعامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات محور كفاءة والتزم المدقق مع درجته الكلية

العبارات	الدرجة الكلية للمحور	العبارات	الدرجة الكلية للمحور
العبارة 1	0.485**	**العبارة 6**	0.796**
العبارة 2	0.459*	**العبارة 7**	0.719**
العبارة 3	0.564**	**العبارة 8**	0.741**
العبارة 4	0.807**	**العبارة 9**	0.543**
العبارة 5	0.805**	**العبارة 10**	0.748**
** **الإرتباط دال عند (0.01)**			
* **الإرتباط دال عند (0.05)**			

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيم معامل الارتباط بيرسون نلاحظ أنها جاءت أغلبها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وعددها (9) عبارات حيث تراوحت قيم الارتباط فيها ما بين (0,80) كأعلى ارتباط كان بين العبارة (4) والدرجة الكلية للمحور ككل و(0,48) كأدنى ارتباط كان بين العبارة (1) والدرجة الكلية لمحور ككل، في حين نجد أن عبارة رقم (2) جاءت دالة عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وعموما يمكن القول بأن المحور الأول (كفاءة والتزم المدقق) صادق لأن كل عباراته تتسق فيما بينها وبين المحور التي هي فيه.

✓ **الارتباط بين العبارات المحور الثاني مع درجته الكلية:**

تم تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الثاني (دور التدقيق في إدارة المخاطر) بمعامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات محور دور التدقيق في إدارة المخاطر مع درجته الكلية

العبارات	الدرجة الكلية للمحور	العبارات	الدرجة الكلية للمحور
العبارة 11	0.790**	**العبارة 16**	0.625**
العبارة 12	0.727**	**العبارة 17**	0.644**
العبارة 13	0.590**	**العبارة 18**	0.574**
العبارة 14	0.682**	**العبارة 19**	0.686**
العبارة 15	0.846**	**العبارة 20**	0.575**

** الإرتباط دال عند (0.01)

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيم معامل الارتباط بيرسون نلاحظ أنها جاءت أغلبها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وعددها (10) عبارات حيث تراوحت قيم الارتباط فيها ما بين (0,84) كأعلى ارتباط كان بين العبارة (15) والدرجة الكلية للمحور ككل و(0,57) كأدنى ارتباط كان بين العبارة (18) والدرجة الكلية لمحور ككل، وعموما يمكن القول بأن المحور الثاني (دور التدقيق في إدارة المخاطر) صادق لأن كل عباراته تتسق فيما بينها وبين المحور التي هي فيه.

الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية للاستبيان ككل:

تم تقدير الارتباطات بين درجة كل محور بالدرجة الكلية لاستبيان المرونة الإيجابية ككل بمعامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): يوضح مصفوفة ارتباطات درجات الكلية لمحاور الاستبيان مع درجته الكلية

المحور	الدرجة الكلية للاستبيان	المحور	الدرجة الكلية للاستبيان
المحور الاول	0.974	**المحور الثاني**	0.969
** الارتباط دال عند (0.01)			

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيم معامل الارتباط بيرسون نلاحظ أنها جاءت كلها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) حيث نلاحظ أن قيمة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور الاول (كفاءة والتزم المدقق) مع الدرجة الكلية للاستبيان بلغت (0.97)، أما الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور الثاني (دور التدقيق في إدارة المخاطر) مع الدرجة الكلية للاستبيان بلغت (0.96)، وعموما يمكن القول بأن الاستبيان ككل صادق لأن كل محاوره تتسق فيما بينها وبين الاستبيان التي هي فيه.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة

قمنا بالاستعانة ببرنامج SPSS في نسخته الخامسة والعشرون من أجل تطبيق المعادلات الإحصائية التالية:

أولا/ فيما يخص الثبات والصدق:

- ✓ تم استخدام معامل ألفا كرونباخ من أجل حساب ثبات الاستبيان.

- ✓ تم استخدام معامل بيرسون للتحقق من صدق هذا الاستبيان بطريقة الاتساق الداخلي

ثانيا/ بالنسبة لفرضية الدراسة:

- ✓ تم التحقق من شرط اعتدالية التوزيع عن طريق تطبيق اختباري كولموغروف سمينوف و شابيرو ويلك.
- ✓ تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة القائم على إيجاد الفرق بين المتوسط الحسابي والنظري بالنسبة للفرضية الأولى الثانية معا.
- ✓ تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا ANOVA للكشف عن الفروق بين افراد عينة الدراسة في كل من درجة الكفاءة والالتزام ودور التدقيق في إدارة المخاطر تبعا المتغيرات الوظيفية
- ✓ تم استخدام جداول التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة وتمثيلها عن طريق الدوائر النسبية

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الأول: الوصف الاحصائي للعينة

تم الوصف الاحصائي للعينة من خلال توصيف توزيعها حسب متغيرات: السن، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة، نشاط المؤسسة.

أولا/ بالنسبة لمتغير السن:

الجدول رقم (13): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	**8**	16%
من 30 إلى 39 سنة	**24**	47%
من 40 إلى 50 سنة	**12**	23%
أكثر من 50 سنة	**7**	14%
الإجمالي	**51**	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 51 فردا، نلاحظ أن هناك 8 أفراد قلت أعمارهم عن 30 سنة بنسبة بلغت 16%، أما الذين تراوحت

أعمارهم بين 30 إلى 39 سنة فقد بلغ عددهم 24 أفراد بنسبة قدرت بـ 47%، أما الذين تراوحت أعمارهم بين 40 إلى 50 سنة فقد بلغ عددهم 12 فردا بنسبة قدرت بـ 23%، في حين أن الذين فاقت أعمارهم عن 50 سنة فقد بلغ عددهم 7 أفراد بنسبة قدرت بـ 14%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (03).

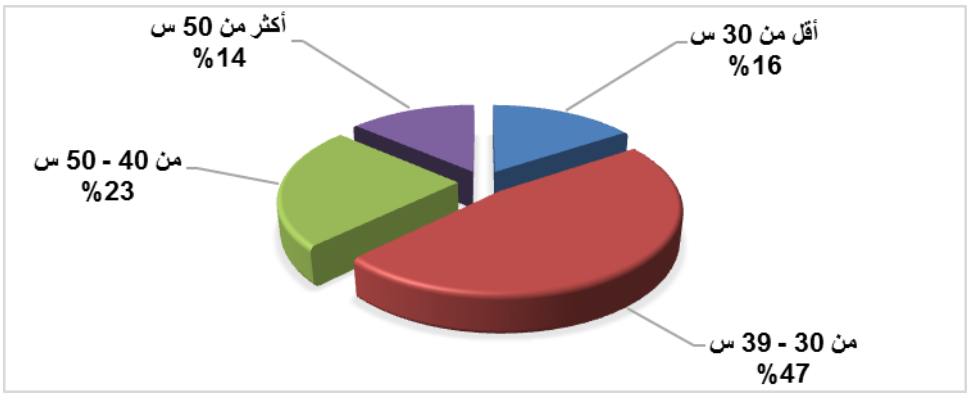

الشكل رقم (03) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

ثانيا/ بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (14): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	**15**	29%
ماستر	**13**	26%
ماجستير	**6**	12%
دكتوراه	**4**	8%
أخرى	**13**	25%
الإجمالي	**51**	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 51 فردا، نلاحظ أن هناك 15 فردا لديهم مستوى ليسانس بنسبة بلغت 29%، أما الذين لديهم مستوى الماستر فقد بلغ عددهم 13 فردا بنسبة قدرت بـ 26%، أما الذين لديهم مستوى ماجستير فقد بلغ عددهم 6 أفراد بنسبة قدرت بـ 12%، أما الذين لديهم مستوى الدكتوراه فقد بلغ عددهم 4 أفراد بنسبة قدرت بـ 8%، في حين أن الذين لديهم شهادات أخرى فقد بلغ عددهم 13 فردا بنسبة قدرت بـ 25%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (04).

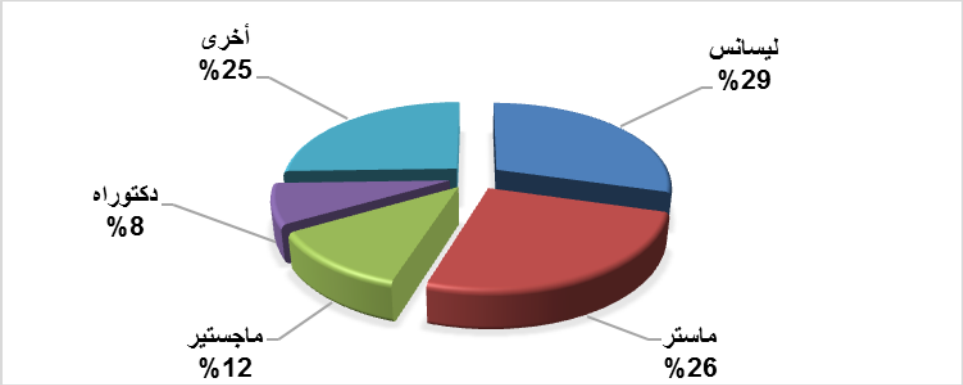

الشكل رقم (04) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

ثالثا/ بالنسبة لمتغير الوظيفة:

الجدول رقم (15): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
رئيس مصلحة	**27**	53%
محاسب	**20**	39%
مدقق داخلي	**4**	8%
الإجمالي	**51**	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 51 فردا، نلاحظ أن هناك 27 فردا يشغلون منصب رئيس مصلحة بنسبة بلغت 53%، أما الذين يشغلون منصب محاسب فقد بلغ عددهم 20 فردا بنسبة قدرت بـ 39%، في حين أن الذين يشغلون منصب مدقق داخلي فقد بلغ عددهم 4 أفراد بنسبة قدرت بـ 8%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (05).

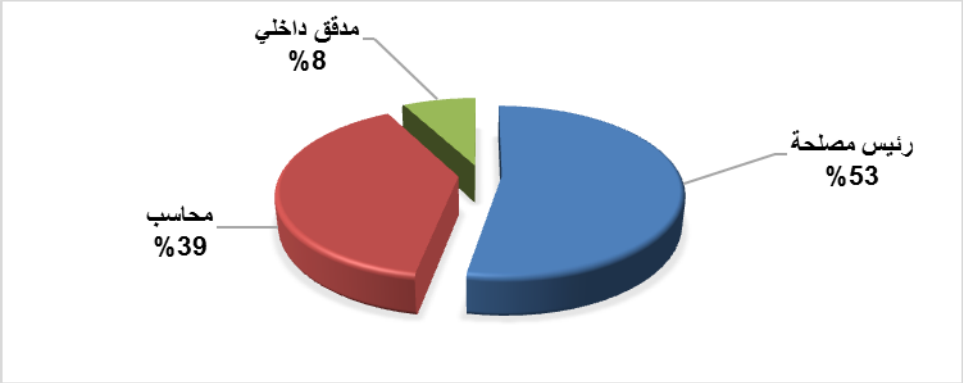

الشكل رقم (05) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

رابعا/ بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (16): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 س	**8**	16%
من 5 – 9 س	**19**	37%
من 10 – 14 س	**9**	18%
من 15 فما فوق	**15**	29%
الإجمالي	**51**	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 51 فردا، نلاحظ أن هناك 8 أفراد قلت خبرتهم عن 5 سنوات بنسبة بلغت 16%، أما الذين تراوحت خبرتهم بين 5 إلى 9 سنوات فقد بلغ عددهم 19 فردا بنسبة قدرت بـ 37%، أما الذين تراوحت خبرتهم بين 10 إلى 14 سنوات فقد بلغ عددهم 9 أفراد بنسبة قدرت بـ 18%، في حين أن الذين فاقت خبرتهم عن 15 سنة فقد بلغ عددهم 15 فردا بنسبة قدرت بـ 29%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (06).

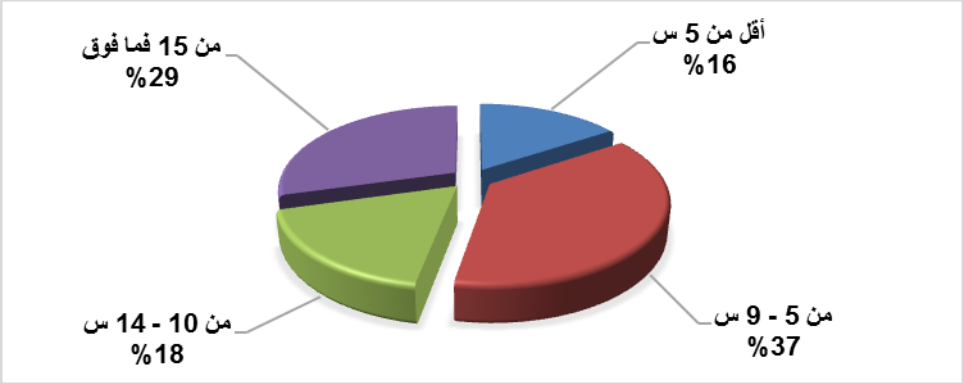

الشكل رقم (06) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

خامسا/ بالنسبة لمتغير نشاط المؤسسة:

الجدول رقم (17): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نشاط المؤسسة

نشاط المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية
تجاري	**9**	18%
صناعي	**42**	82%
الإجمالي	**51**	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 51 فردا، نلاحظ أن هناك 9 أفراد يعملون في مؤسسات تجارية بنسبة بلغت 18%، في حين أن الذين يعملون في مؤسسات صناعية فقد بلغ عددهم 42 فردا بنسبة قدرت بـ 82%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (07).

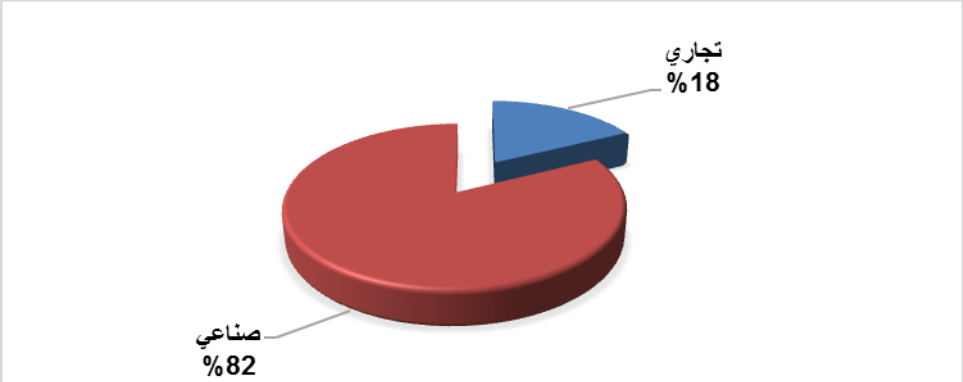

الشكل رقم (07) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير نشاط المؤسسة

المطلب الثاني: عرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

أولا/ التحقق من شرط اعتدالية التوزيع:

قبل البدا في مرحلة معالجة الفرضيات باستخدام الاساليب الاحصائية المختلفة والملائمة وجب أولا التحقق من شرط اعتدالية التوزيع بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة الحالية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (18): يوضح التحقق من شرط اعتدالية التوزيع بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة

المتغير	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk			القرار
	الاحصاءات	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاحصاءات	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
الاستبيان ككل	0.128	51	550.0	0.986	51	0.803	غير دال

من خلال المعطيات المبينة بالجدول أعلاه نلاحظ وبناء على قيم اختبار **كولموغروف سميرنوف** وكذا اختبار **شبيرو ويلك** في درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان ككل غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) مما يدل على أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا وهذا يعني أن كل الاساليب الاحصائية التي ستستخدم في المعالجة هي أساليب بارامترية أنظر إلى الملحق رقم (...).

ثانيا/ عرض وتفسير النتائج على ضوء الفرضيات:

1- عرض وتفسير ومناقشة النتائج على ضوء الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى لهاته الدراسة على: " **مستوى كفاءة والتزام المدقق الداخلي مرتفع** "، وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الاحصائية (**T**) بالنسبة للعينة الواحدة القائم على أساس المقارنة بين متوسط العينة في المحور الاول من الاستبيان (كفاءة والتزام المدقق الداخلي) والمتوسط النظري له، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): يوضح مستوى كفاءة والتزام المدقق الداخلي

البعد الاول	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية	51	30	39.49	4.424	50	15.318	0.000	دال عند 0.01

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (18) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على البعد الاول (كفاءة والتزام المدقق الداخلي) ككل والذي بلغ (39.49) أنه أعلى تماما من المتوسط النظري له والمقدر بـ 30، كما أن المتوسط الحسابي يقع في المجال المرتفع (34-42) بناء عليه فإن درجة **كفاءة والتزام المدقق الداخلي مرتفعة**، وهذا ما أكدته قيمة **"ت"** والتي بلغت (15,31) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,01)، وهذا يعني أنه توجد فروق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط النظري للبعد الأول لصالح المتوسط الحسابي للأفراد، وبالتالي فإن هذه النتيجة **تؤيد** فرضية الدراسة الأولى والقائلة " **مستوى كفاءة والتزام المدقق الداخلي مرتفع** "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

عرض وتفسير ومناقشة النتائج على ضوء الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية لهاته الدراسة على: " **يساهم التدقيق الداخلي في الكشف والحد من المخاطر** "، وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى إختبار الدلالة الاحصائية (**T**) بالنسبة للعينة الواحدة القائم على أساس المقارنة بين متوسط العينة في المحور الثاني من الاستبيان (دور التدقيق في إدارة المخاطر) والمتوسط النظري له، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(20): يوضح درجة مساهمة التدقيق الداخلي في الكشف والحد من المخاطر

البعد الثاني	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية	51	30	38.84	4.709	50	13.411	0.000	دال عند 0.01

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (19) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على البعد الثاني (دور التدقيق في إدارة المخاطر) والذي بلغ (38.84) أنه أعلى تماما من المتوسط النظري له والمقدر بـ 30، كما أن المتوسط الحسابي يقع في المجال المرتفع (34-42) بناء عليه فإن **درجة مساهمة التدقيق الداخلي في الكشف والحد من المخاطر مرتفعة**، وهذا ما أكدته قيمة **"ت"** والتي بلغت (13,41) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,01)، وهذا يعني أنه توجد فروق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط النظري للبعد الثاني لصالح المتوسط الحسابي للأفراد، وبالتالي فإن هذه النتيجة **تؤيد** فرضية الدراسة الثانية والقائلة "

يساهم التدقيق الداخلي في الكشف والحد من المخاطر "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

عرض وتفسير ومناقشة النتائج على ضوء الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة على : " **توجد فروق دالة إحصائيا في درجة كفاءة والتزام المدقق الداخلي تبعا لمتغير الوظيفة** " وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى إختبار الدلالة الاحصائية (F) أو ما يسمى بتحليل التباين الأحادي وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (21): يوضح الفروق في درجة الكفاءة والالتزام تبعا لمتغير الوظيفة

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
درجة الكفاءة والالتزام	داخل المجموعات	318.120	2	159.060	8.658	0.001	دال عند 0.01
	ما بين المجموعات	881.802	48	18.371			
	الكلي	1199.922	50				

من خلال الجدول رقم (20) أعلاه وبالنظر إلى قيمة اختبار الدلالة الاحصائية (F) أو ما يسمى بـ "تحليل التباين الأحادي" في بعد (درجة كفاءة والتزام المدقق الداخلي) والتي بلغت (8.65)، نلاحظ أنها جاءت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.01)، وللتأكد من دلالة الفروق لصالح من تم استخدام معامل (Scheffe) فكانت النتيجة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (22) يوضح المقارنات البعدية باستخدام معامل (Scheffe)

الوظيفة			الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
درجة الكفاءة والالتزام	رئيس مصلحة	محاسب	-0.37593	1.26449	0.957
		مدقق داخلي	-9.42593-*	2.29633	0.001
	محاسب	رئيس مصلحة	0.37593	1.26449	0.957
		مدقق داخلي	-9.05000-*	2.34761	0.002
	مدقق داخلي	رئيس مصلحة	9.42593*	2.29633	0.001
		محاسب	9.05000*	2.34761	0.002

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إختبار (Scheffe) أكد بأن الفروق التي تم استخراجها عن طريق تحليل التباين الأحادي كانت دالة لصالح المدققين الداخليين، ومنه نستطيع الحكم على أن هذه النتيجة المتوصل إليها جاءت **مؤيدة** لفرضية الدراسة الثالثة القائلة **توجد فروق دالة إحصائيا في درجة كفاءة والتزام المدقق الداخلي تبعا لمتغير الوظيفة** وهذه الفروق كانت **لصالح المدققين الداخليين**، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي (99%) مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة (1%).

عرض وتفسير ومناقشة النتائج على ضوء الفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الرابعة على : " **توجد فروق دالة إحصائيا في دور التدقيق في إدراة المخاطر تبعا لمتغير الوظيفة** " وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى إختبار الدلالة الاحصائية (F) أو ما يسمى بتحليل التباين الأحادي وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (23) يوضح الفروق في دور التدقيق في إدراة المخاطر تبعا لمتغير الوظيفة

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
دور التدقيق في إدراة المخاطر	داخل المجموعات	412.030	2	206.015	9.549	0.000	دال عند 0.01
	ما بين المجموعات	1035.617	48	21.575			
	الكلي	1447.647	50				

من خلال الجدول رقم (22) أعلاه وبالنظر إلى قيمة اختبار الدلالة الاحصائية (F) أو ما يسمى بـ "تحليل التباين الأحادي" في بعد (دور التدقيق في إدراة المخاطر) والتي بلغت (9.54)، نلاحظ أنها جاءت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.01)، وللتأكد من دلالة الفروق لصالح من تم استخدام معامل (Scheffe) فكانت النتيجة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (24) يوضح المقارنات البعدية باستخدام معامل (Scheffe)

الوظيفة			الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
التدقيق في إدارة المخاطر	رئيس مصلحة	محاسب	0.83889	1.37035	0.830
		مدقق داخلي	-10.11111-*	2.48856	0.001

	محاسب	رئيس مصلحة	-0.83889	1.37035	0.830
		مدقق داخلي	-10.95000-*	2.54413	0.000
	مدقق داخلي	رئيس مصلحة	10.11111*	2.48856	0.001
		محاسب	10.95000*	2.54413	0.000

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إختبار (Scheffe) أكد بأن الفروق التي تم استخراجها عن طريق تحليل التباين الأحادي كانت دالة لصالح المدققين الداخليين، ومنه نستطيع الحكم على أن هذه النتيجة المتوصل إليها جاءت **مؤيدة** لفرضية الدراسة الرابعة القائلة **توجد فروق دالة إحصائيا في دور التدقيق في إدراة المخاطر تبعا لمتغير الوظيفة** وهذه الفروق كانت **لصالح المدققين الداخليين**، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي (99%) مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة (1%).

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي لهذه الدراسة وهذا من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، حيث قمنا بإعداد استبانة من خلفية سابقة بناءا على معلومات من الاستبانة، وطبقا لآراء العينة المستهدفة، وتمت معالجة الدراسة احصائيا باستخدام برنامج spss وتحليلها للوصول الى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة.

خاتمة

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متقلبة تتميز بتغيرات سريعة وهو ما زاد من درجة الغموض وعدم التأكد، مما جعل المؤسسة تواجه اخطار متعددة ومتنوعة وقد تكون سببا في فشلها أو إفلاسها، وقد تؤثر سلبا على استمراريتها ولهذا فإن المؤسسة لمعرفة سلوكها وأخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات من خلال مطالبة بدراسة مختلف الظواهر والتغيرات المحيطة بالبحث عن أفضل الطرق التي توصلنا إلى بر الأمان.

وفي ظل هذه الظروف سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بمدخل من المداخل الحديثة والمتمثل في " إدارة المخاطر" لإحداث مساهمة فعالة في تطبيق إدارة المخاطر والتركيز على آلية من آليات تطبيقها وهي " التدقيق الداخلي " والتي بإمكان المخاطر لما لها من تأثير مباشر على السير الحسن لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، فهي أداة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات الدقيقة والمستمرة لاتخاذ قرارات ومساعدتها في فحص وتقييم سلامة ومتانة نظام إدارة المخاطر، ولدراسة هذا المجال قمنا بفحص وتقييم سلامة ومتانة نظام إدارة المخاطر، هذه تحت عنوان " مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" والتي حاولت الإجابة عن فرضيات الأساسية للبحث.

من خلال الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي من اجل تحسين إدارة المخاطر.
- ✓ من خلال نظام التدقيق الداخلي يتم تقييم المخاطر المتعلقة بالمؤسسة.
- ✓ ان عمل المدقق الداخلي يسهم بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر.
- ✓ يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالة للرقابة.
- ✓ يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر في المؤسسة.

التوصيات:

- ✓ ينبغي على المؤسسات مواكبة مستجدات التسيير بما فيها تسيير المخاطر الذي يعتبر حديث النشأة خصوصا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.
- ✓ ضرورة استحداث قسم جديد يكون نشاطه الأساسي إدارة المخاطر بصفة فعالة وأكثر مرونة في التعامل مع التقلبات والتغيرات المتسارعة في المحيط.

- ✓ العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دوره لما له من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر، وضرورة التنسيق بين قسمي إدارة المخاطر والتدقيق في المؤسسة.

قائمة المراجع

أولا/ الكتب

1– عبد الله الوردات خلف، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط 1، دارالوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

2– جمعة أحمد حلمي، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2005.

3– سواد زاهرة توفيق، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

4– طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر(أفراد–إدارات–شركات–بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات و أسعار الصرف، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

5– شقير نوي موسى وآخرون، "إدارة المخاطر"، دار المسيرة طبعة الأولى، عمان، 2012.

ثالثا/ الرسائل والمذكرات

1– ابتسام مسعودي ، إيمان حاج حفصي ، دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل التدقيق الداخلي للمؤسسة– دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة– مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة رقم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017–2018.

2– لخضر أوصيف، نحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحوكمة الشركات، دراسة عينة لشركات مساهمة (SPA)، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

3– فاطمة أحمد، موسى إبراهيم، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

4– إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي–دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة الماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012.

5- شادي صالح البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر- دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011.

6- أبوبكر الصديق قيداون، التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

7- لطيفة عبدلي ، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2016.

8- محمد فرحات عبد الحليم، مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين آداء إدارة المخاطر- دراسة تطبيقية عن المصارف التجارية العاملة في ليبيا، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة بن غازي، ليبيا، 2018.

9- حمايزية فارس، دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية المفتشية الجهوية للتدقيق ، رسالة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

10- مريم مهني، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسات الاقتصادية، ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

11- نوال بوعكاز، حدود الهندسية المالية في تفعيل إستراتيجيات لتغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، ديسمبر 2011.

12- نوال سايح، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر- دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2016.

13- ويسن نهاد، تقييم المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن سيدي رغيس أم البواقي، مذكرة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، 2013.

14– عز الدين بوقرة، مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر– دراسة حالة مؤسسة حضة حليب – المسيلة ، مذكرة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة ، الجزائر، 2017.

15– كنزة براهمة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات ، رسالة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة02، قسنطينة ، الجزائر، 2014.

16 – نور اليقين نويشي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة انتاج الكهرباء وحدة –عين جاسر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة الماستر اكاديمي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019.

17– ابتسام مسعودي، ايمان حاج حفص ، دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل التدقيق الداخلي للمؤسسة– دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

18– وداد شريفي، نادية دحماني، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة ملبنة الحضنة، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018.

19– محمد عطوي، عبد الجليل رحالي، دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.

20– خالد بوشارب، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي– داسة حالة المؤسسة الجزائرية الانسجة الصناعية والتقنية (TATIT) بالمسيلة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014.

ثانيا/ المجلات

1– طلال زغبة، الأمين شريط حسين ، أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية– دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، العدد05، 2018.

2– أوصيف لخضر ، طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحكومة الشركات، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم 2100(طبيعة العمل)). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/17.

3- خديجة تمار، محمد العيد، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد02، 2017.

4- محمد حواس، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 02، 2020.

5- ربيعة بوسكار، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على ضوء المعايير الدولية للتدقيق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2017.

6- أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03 ، ديسمبر 2015.

7- محمد الهادي ضيف الله، لبزة هشام، كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية للشركات في إدارة المخاطر، مجلة لإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد09.

8- هشام زروقي، عبد الحميد حسباني، دور الممارسات الحديثة للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر على ضوء معايير التدقيق الدولية-دراسة ميدانية مؤسسة الإنجازات الصناعية والتركيب، مجلة العلوم الاقتصادية، الممجلد23، العدد02، 2020.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف– المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

استبيان

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق، يقوم الطالبين بإعداد مذكرة بعنوان:

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

- الاستمارة مخصصة للبحث العلمي فقط ولا تستعمل لأغراض أخرى.
- لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة الاستمارة المرفقة، التي تهدف إلى استطلاع آرائكم مع العلم ان كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية.

الطالبين

- بن ابراهيم بلال
- بركات المهدي

الأستاذ المشرف الدكتور

رزيقات بوبكر

المحور الأول: البيانات العامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (×) في المكان المناسب

- **العمر**

اقل من 30سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐

من 40 إلى 50 ☐ أكثر من 50 سنة ☐

- **المؤهل العلمي:**

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

- **الوظيفة:**

رئيس مصلحة ☐ محاسب ☐ مدقق داخلي ☐

- **عدد سنوات الخبرة المهنية:**

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 9 سنوات ☐

من 10 إلى 14 ☐ أكثر من 15 سنة ☐

- **نشاط المؤسسة:**

تجاري ☐ انتاجي صناعي ☐

المحور الثاني: كفاءة والتزام المدقق الداخلي					
البيان	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1- هناك ضمان لاستقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.					
2- يقوم المدقق الداخلي بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية وغير رسمية.					
3-يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند اداء عمله ويتجنب اي تعارض يمكن ان يؤثر على مصالح المؤسسة.					

4- يساهم المدقق الداخلي في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة في المؤسسة.					
5- يتولى المدقق الداخلي التأكد من ادارة المخاطر تعمل بكفاءة وفعالية مطلوبة.					
6- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر					
7- يقوم المدقق الداخلي بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة في الوحدات للتأكد أن الاجراءات الرقابية فعالة					
8- يعمل المدقق الداخلي على مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.					
9- التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن انشطتهم تمت وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.					
10- لدعم استقاللية انشطة التدقيق الداخلي يجب ان يتم فحص الاداء من قبل لجنة التدقيق.					

المحور الثالث: دور التدقيق الداخلي في الكشف والحد من المخاطر					
البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يقوم المدقق الداخلي بإعداد نموذج عمل وحدود المخاطر وفهم أهداف الشركة.					
2- يتولى المدقق الداخلي بتوثيق خطة العمل لكل مهمة من مهام التدقيق.					
3- يقوم المدقق الداخلي بتقييم والمساهمة في تحسين إجراءات الحوكمة في المؤسسة.					
4- يتم التنسيق داخل بين المدقق الداخلي على تحسين ادارة المخاطر وأنظمة الرقابة					

الداخلية.					
5- يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بالمؤسسة					
6- يتعاون المدقق الداخلي وقسم ادارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر لتحسين عملية ادارة المخاطر.					
7- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر لتقييم المؤسسة.					
8- يتولى المدقق الداخلي من تقييم أي خدمة جديدة تنوي المؤسسة تقديمها بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر.					
9- يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل الادارة.					
10- يعمل المدقق الداخلي على تقييم فعالية إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.					

مع خالص شكرنا وتقديرنا لشخصكم الكري

أولا/ ملحق الثبات والصدق

1/ الثبات:

Reliability

Reliability Statistics		
الأبعاد	Cronbach's Alpha	N of Items
البعد 1	0.863	10
البعد 2	0.862	10
الكلي	0.928	20

2/ الصدق:

Correlations

Correlations					
		دك1			دك1
ع1	Pearson Correlation	.485**0	ع6	Pearson Correlation	.796**0
	Sig. (2-tailed)	0.007		Sig. (2-tailed)	0.000
	N	30		N	30
ع2	Pearson Correlation	.459*0	ع7	Pearson Correlation	.719**0
	Sig. (2-tailed)	0.011		Sig. (2-tailed)	0.000
	N	30		N	30
ع3	Pearson Correlation	.564**0	ع8	Pearson Correlation	.741**0
	Sig. (2-tailed)	0.001		Sig. (2-tailed)	0.000
	N	30		N	30
ع4	Pearson Correlation	.807**0	ع9	Pearson Correlation	.543**0
	Sig. (2-tailed)	0.000		Sig. (2-tailed)	0.002
	N	30		N	30
ع5	Pearson Correlation	**5.800	ع10	Pearson Correlation	.748**0
	Sig. (2-tailed)	0.000		Sig. (2-tailed)	0.000
	N	30		N	30
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).					

Correlations

Correlations					
		دك2			دك2
ع11	Pearson Correlation	.790**0	ع16	Pearson Correlation	.625**0
	Sig. (2-tailed)	0.000		Sig. (2-tailed)	0.000
	N	30		N	30
ع12	Pearson Correlation	.727**0	ع17	Pearson Correlation	.644**0
	Sig. (2-tailed)	0.000		Sig. (2-tailed)	0.000
	N	30		N	30
ع13	Pearson Correlation	.590**0	ع18	Pearson Correlation	.574**0
	Sig. (2-tailed)	0.001		Sig. (2-tailed)	0.001
	N	30		N	30
ع14	Pearson Correlation	.682**0	ع19	Pearson Correlation	.686**0
	Sig. (2-tailed)	0.000		Sig. (2-tailed)	0.000
	N	30		N	30
ع15	Pearson Correlation	.846**0	ع20	Pearson Correlation	.575**0
	Sig. (2-tailed)	0.000		Sig. (2-tailed)	0.001
	N	30		N	30
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

Correlations

Correlations			
	الكلي		الكلي

د1ك	Pearson Correlation	.974**0	د2ك	Pearson Correlation	.969**0
	Sig. (2-tailed)	0.000		Sig. (2-tailed)	0.000
	N	30		N	30
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

ثانيا/ ملحق نتائج الدراسة

1/ التحقق من إعتدالية التوزيع

Explore

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الاستبيان ككل	0.128	51	550.0	0.986	51	0.803
a. Lilliefors Significance Correction						

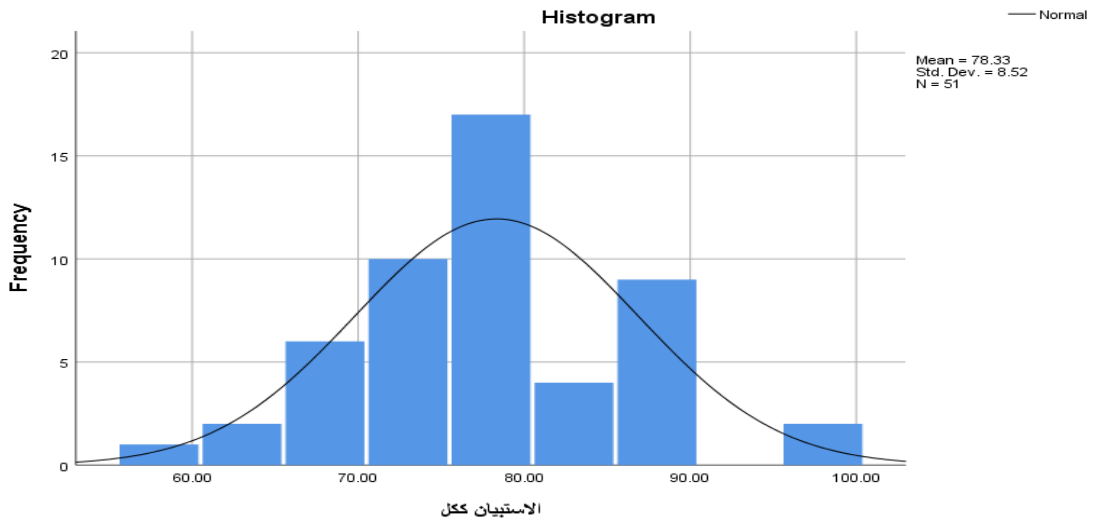

2/ التحقق من فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

T-Test

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean

درجة الكفاءة والالتزام	51	39.4902	4.42435	0.61953

One-Sample Test

	Test Value = 30			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
درجة الكفاءة والالتزام	15.318	50	0.000	9.49020

الفرضية الثانية:

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور التدقيق في إدارة المخاطر	51	38.8431	4.70902	0.65940

One-Sample Test

	Test Value = 30			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
دور التدقيق ي إدارة المخاطر	13.411	50	0.000	8.84314

الفرضية الثالثة:

Oneway

ANOVA

درجة الكفاءة والالتزام * الوظيفة

	Sum of Squares	df	Mean	F	Sig.

			Square		
Between Groups	318.120	2	159.060	8.658	0.001
Within Groups	881.802	48	18.371		
Total	1199.922	50			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons				
Dependent Variable:				
Scheffe				
الوظيفة(I)		Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.
رئيس مصلحة	محاسب	-0.37593	1.26449	0.957
	مدقق داخلي	-9.42593-	2.29633	0.001
محاسب	رئيس مصلحة	0.37593	1.26449	0.957
	مدقق داخلي	-9.05000-	2.34761	0.002
مدقق داخلي	رئيس مصلحة	9.42593*	2.29633	0.001
	محاسب	9.05000*	2.34761	0.002
*. The mean difference is significant at the 0.05 level.				

الفرضية الرابعة:

Oneway

ANOVA					
دور التدقيق في إدارة المخاطر* الوظيفة					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	412.030	2	206.015	9.549	0.000
Within Groups	1035.617	48	21.575		
Total	1447.647	50			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons			
Dependent Variable:			
Scheffe			
الوظيفة(I)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.

رئيس مصلحة	محاسب	0.83889	1.37035	0.830
	مدقق داخلي	-10.11111-*	2.48856	0.001
محاسب	رئيس مصلحة	-0.83889	1.37035	0.830
	مدقق داخلي	-10.95000-*	2.54413	0.000
مدقق داخلي	رئيس مصلحة	10.11111*	2.48856	0.001
	محاسب	10.95000*	2.54413	0.000

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

الملخص:

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات وأعدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على العينة المختارة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي من أجل تحسين إدارة المخاطر ومن خلاله يتم تقييم المخاطر المتعلقة بالمؤسسة، كما أن عمل المدقق الداخلي يسهم بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر، وأن نشاط التدقيق الداخلي يساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة كما أن نشاطها يشمل مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'identifier dans quelle mesure l'audit interne contribue à la gestion des risques dans les institutions économiques algériennes, et a donc mené une enquête auprès d'un échantillon d'institutions et préparé l'étude sur les données collectées à travers le questionnaire distribué à l'échantillon sélectionné.

L'étude a atteint une série de résultats, dont le plus important est que la coordination est effectuée au sein du service d'audit interne afin d'améliorer la gestion des risques et grâce à laquelle les risques liés à l'institution sont évalués, le travail de l'auditeur interne contribue de manière significative et un rôle consultatif dans la réduction des risques, et que l'activité d'audit interne aide à établir des mécanismes de contrôle efficaces et son activité comprend la surveillance et l'évaluation de l'efficacité du système de gestion des risques dans l'organisation.

Mots-clés: Audit interne, gestion des risques

تمت

بحمدالله